الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطية الشعبيـة
People's Democratic Republic of Algeria

وزاة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عباس لغرور خنشلة
Abbas Laghrour University

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
Faculty of Eeconomics, commerial And Managment of Economics

قسم العلوم الاقتصادية
Department of Economics

تخصص : اقتصاد نقدي و مالي
Specialization : Banking and Monetary Economy

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الكاديمي بعنوان :

تطبيق خدمات المالية الاسلامية في شبابيك البنوك التجارية الجزائرية

–"دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري "–

وكالة خنشلة .

إعداد الطالبتين :

- عبير درويش .
- الشيماء لعور .

إشراف الاستاذ :

– بن مسعودة ميلود .

أعضاء لجنة المناقشة :

الاستاذ	لجنة المناقشة	الجامعة الاصلية	الصفة
بوطكوك عمار	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عباس لغرور–خنشلة –	رئيسا
بن مسعودة ميلود	أستاذ مساعد –أ–	جامعة عباس لغرور–خنشلة –	مشرفا
عبد الحليم مسعي	أستاذ مساعد –أ–	جامعة عباس لغرور–خنشلة –	مناقشا

السنة الجامعية : 2024 –2025 م .
1445 – 1446 هـ .

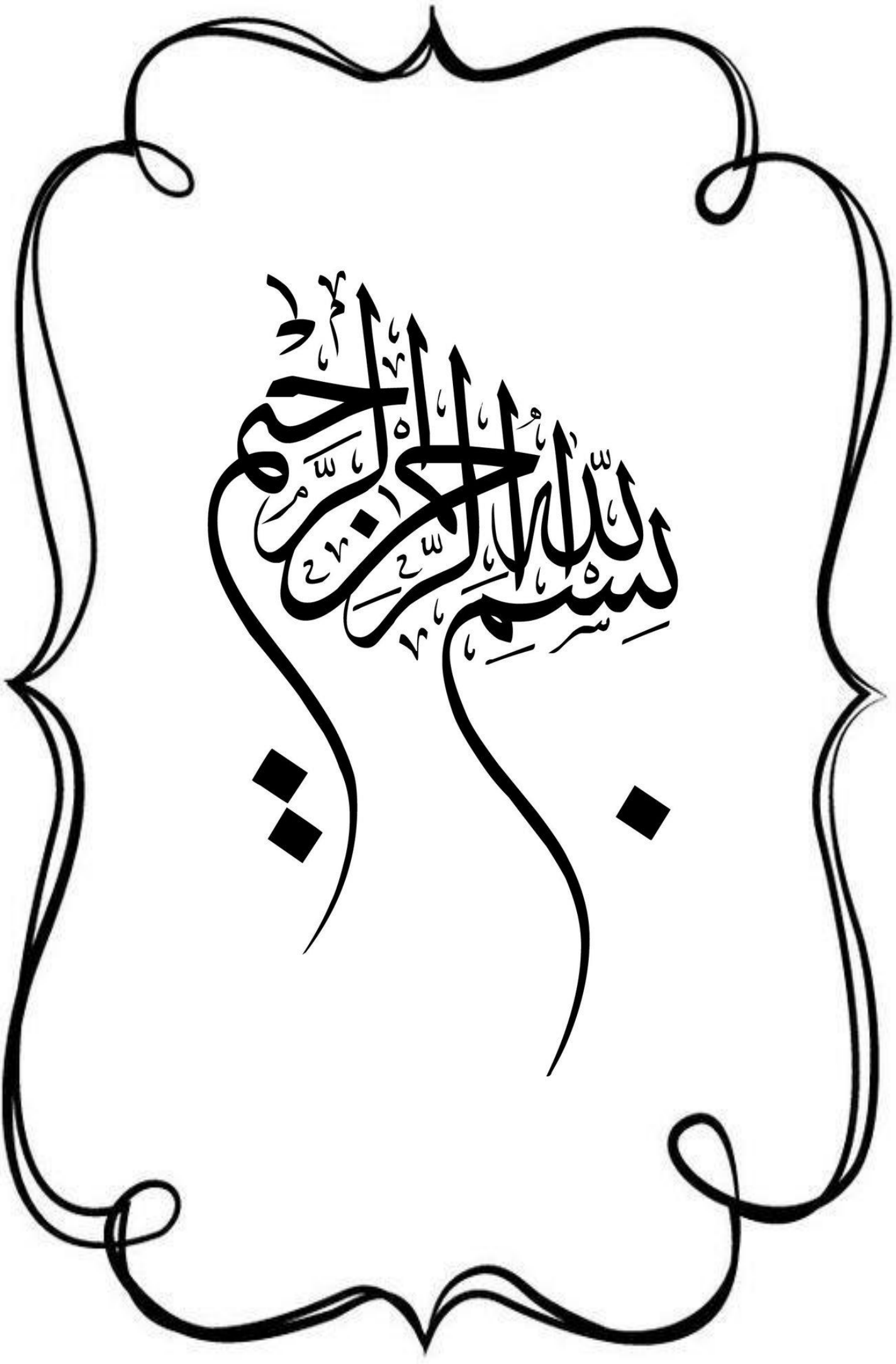
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بفضله وكرمه تتم الأعمال الصالحة، وبتوفيقه وإعانته أُنجز هذا العمل المتواضع.
تتقدم الباحثتان بخالص عبارات الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ ميلود بن مسعودة، تقديرًا لجهوده القيمة وتوجيهاته المستمرة، ودعمه العلمي السخي، وملاحظاته النقدية البناءة التي كان لها الأثر العميق في إثراء هذه الدراسة وإتمامها.
كما تود الباحثتان أن تعربا عن شكرهما وتقديرهما الجزيلين لكافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة عباس لغرور - خنشلة، عرفانًا بما قدموه من علم ومعرفة خلال مسيرتنا الأكاديمية.
ولا يفوت الباحثتين أن تغتنما هذه الفرصة للتعبير عن شكرهما العميق وامتنانهما الخاص للسادة موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري – (CPA) وكالة خنشلة، على تعاونهم المثمر وتسهيلهم مهمة جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة الميدانية.
جزاهم الله جميعًا ، وسدد خطاكم لما فيه الخير والصلاح.

إهداء

إلى والديّ، سندي ومرشدي،

وإلى إخوتي، رفاقي وناصري،

و الى زميلتي رفيقتي في مشوار التخرج الشيماء لعور .

وإلى نفسي، التي سعت وثابرت، أهدي هذا العمل.

عبير .

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

سورة المجادلة، الآية 11.

الحمد لله الذي خلق وبرأ وأنشأ الماء والثرى، الرحمن على العرش استوى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، من أحبه ربه واصطفاه.

"الحمد لله أولاً وأخيرًا، ظاهرًا وباطنًا، الذي علّمني أن لكل تعب ثمرة، ولكل دعاء وقت مستجاب... يا رب، لك الحمد على نعمك التي لا تُعد ولا تُحصى، وعلى قوتك التي سكنتني حين ظننت أني لن أقدر".

إلى روح أبي الراحل، الرجل الذي علّمني المعنى الحقيقي للقوة، حتى بعد رحيله... رغم الغياب، كان حضورك في قلبي دافعًا لأكمل، وكأني أراك بين الحضور تبتسم لي اليوم، نجاحي هذا أُهديه إليك، علّه يُبلغك في جنات النعيم أن ابنتك كانت كما تمنيت.

إلى من علمتني الأخلاق قبل أن أتعلمها، إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة، إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي العقبات، ومن ظلت دعواتها تحمل اسمي ليلًا ونهارًا، "أمي" محبوبتي وملهمتي.

إلى الذي حملت اسمه بعد أبي فخرًا، إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، وإلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من حصد الأشواك عن دربي وزرع لي الراحة بدلًا منها، إلى أخي، لم ينحنِ ظهر أخي أبدًا، لكن ليحملني من أجلي انحدب، وكنت أحجب عن نفسي مطالبها، فكان يكشف عما أشتهي الحُجب، فشكرًا لكونك كنت السند والمسند.

إلى التي وهبني الله نعمة وجودها، إلى مصدر قوتي، وأرضي الصلبة، وجدار قلبي المتين، صغيرتي أختي، الحضن الدافئ والكلمة الطيبة، شكرًا لأنك الأمان الذي احتاجه قلبي.

إلى أمي الثانية، عمتي، التي لطالما كانت سندًا لا يميل، لطالما كنتِ لنا الأم الحنون، أسأل الله أن يجزيكِ عنا خير الجزاء.

إلى عائلتي الكبرى، كلٌ باسمه ومقامه، شكرًا على دعمكم.

إلى من رافقتني بالقلب قبل الدرب، إلى رفيقة المسار ووحشة الطرقات، شريكتي في الابتسامات وقسوة الأزمات، زميلتي وصديقتي عبير درويش.

ها أنا اليوم طويت صفحة من التعب وسجلت في تاريخي فخرًا لا يُنسى، لم أعد أتساءل عن ملامح الوصول فقد رأيتها في عيوني، تلاشت غيوم التعب وابتسم الأفق بعد عتمة الانتظار، ها هي الخطى التي كانت تتعثر قد وجدت مستقرها في قمة الإنجاز، وبين طيات الطريق تنفسًا سلامًا وفرحًا وامتنانًا.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

الشيماء

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تطبيق الخدمات المالية الإسلامية عبر نوافذ مخصصة داخل البنوك التجارية الجزائرية، مع التركيز على تجربة بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) كدراسة حالة. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الإطار النظري للصيرفة الإسلامية ومبدأ النوافذ الإسلامية، ثم تحليل واقع تطبيق هذه الخدمات على مستوى وكالة خنشلة التابعة للبنك.

تناولت الدراسة الجوانب التنظيمية والتشغيلية للشبابيك الإسلامية، وأنواع الحسابات والمنتجات المتاحة، بالإضافة إلى الرقابة الشرعية ومستوى الاستقلالية المالية والإدارية لهذه النوافذ داخل البنك التقليدي. كما تم التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في إطار مزدوج يجمع بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تجربة بنك CPA تمثل خطوة متقدمة نحو دمج التمويل الإسلامي ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية، غير أنها ما تزال تواجه تحديات متعلقة بالإطار القانوني، التكوين المتخصص، والتسويق الفعال لهذا النوع من الخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية : الخدمات المالية الاسلامية ,الشبابيك ,البنوك التجارية .

Abstract :

This study aims to shed light on the implementation of Islamic financial services through dedicated windows within Algerian commercial banks, focusing on the experience of the Crédit Populaire d'Algérie (CPA) as a case study. A descriptive and analytical approach was adopted by first reviewing the theoretical framework of Islamic banking and the concept of Islamic windows, followed by an analysis of the actual implementation of these services at the CPA branch in Khenchela.

The study explored the organizational and operational aspects of the Islamic windows, the types of accounts and products offered, the role of Sharia supervision, and the financial and administrative autonomy of these windows within the conventional banking framework. It also addressed the main challenges facing the application of Islamic banking within a dual system that combines conventional and Islamic practices.

The findings indicate that the CPA's experience represents a significant step towards integrating Islamic finance into the Algerian banking system. However, it still faces challenges related to the legal framework, specialized training, and effective marketing of these financial services.

Keywords: Islamic financial services, Islamic banking windows, commercial banks

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر و العرفان	-
الاهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الاشكال	-
قائمة الملاحق	-
المقدمة	أ-هـ
الفصل الاول : الاطار النظري للدراسة .	
تمهيد	01
المبحث الاول : مدخل إلى الخدمات المالية الإسلامية .	02
المطلب الاول : مفهوم الخدمات المالية الإسلامية وأهميتها .	02
المطلب الثاني : المبادئ والأسس الشرعية للخدمات المالية الإسلامية .	06
المطلب الثالث : أنواع الخدمات المالية الإسلامية المقدمة في البنوك التجارية .	08
المبحث الثاني : ماهية شبابيك المالية الاسلامية .	10
المطلب الاول : ممفهوم الشبابيك الإسلامية ونشأتها.	10
المطلب الثاني : ضوابط تشغيل الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية .	13
المطلب الثالث : التحديات التي تواجه تطبيق الشبابيك الإسلامية .	16
المبحث الثالث : الدراسات السابقة في موضوع الدراسة .	19
المطلب الاول : الدراسات السابقة باللغة العربية .	19
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الانجليزية .	25
المطلب الثالث : إبراز الإضافة العلمية للبحث الحالي مقارنة بالدراسات السابقة.	30
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني :دراسة تطبيقية بالقرض الشعبي الجزائري .وكالة خنشلة .	
تمهيد	35
المبحث الاول : التعريف بمؤسسة بنك القرض الشعبي الجزائري .وكالة خنشلة	36

المطلب الاول : لمحة تاريخية عن بنك –cpa– وكالة خنشلة .	36
المطلب الثاني : الخدمات المصرفية الا سلامية التي يقدمها بنك القرض الشعبي الوطني .	39
المطلب الثالث : دور البنك في تعزي الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر.	46
المبحث الثاني : منهجية الدراسة و تحليل النتائج .	48
المطلب الاول : منهجية الدراسة و أدوات جمع البيانات.	48
المطلب الثاني : عينة الدراسة و تحليل البيانات .	50
المطلب الثالث : مناقشة النتائج و تفسيرها .	63
خلاصة الفصل	67
الخاتمة	68
قائمة المراجع	71
الملاحق	74

قائمة الاشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول-1-	مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية .	30
الجدول-2-	حصة البنك و الزبون حسب فترة الاستثمار .	40
الجدول-3-	تطور الشبكة المصرفية الإسلامية(2024-2021) لبنك cpa .	57
الجودل-4-	تطور حجم التمويلات الإسلامية(2024-2021) في بنك cpa.	59
الجدول-5-	تطور الودائع الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري(2024-2021) .	60
الجدول-6-	تطور عدد الحسابات الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري (2024-2021) .	61

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل-1-	طبيعة العلاقة بين الشبابيك الاسلامية و البنوك التقليدية .	15
الشكل-2-	الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة لبنك القرض الشعبي الجزائري .	38
الشكل-3-	عدد الشبابيك الاسلامية و الوكالات الاسلامية من سنة 2021 الى 2024 .	58

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق-1-	طلب الشراء تجهيزات بالمرابحة\أفراد.	**74**
الملحق-2-	وعد بشراء التجهيزات بالمرابحة\ أفراد.	**75**
الملحق-3-	عقد وكالة لاجراء مرابحة تجهيزات \افراد .	**76**
الملحق-4-	اتفاقية شراء تجهيزات بالمرابحة .	**77**
الملحق-5-	اتفاقية بيع تجهيزات بالمرابحة \أفراد.	**79**

المقدمة

يعرف الاقتصاد المالي العالمي في السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية. ولم يعد هذا التوجه مقتصرًا على الدول ذات الأغلبية السكانية المسلمة، بل يمتد ليشمل أسواقًا عالمية متنوعة، حيث يبدي عدد متزايد من العملاء اهتمامًا بالحلول المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. واستجابةً لهذا التطور، اتجهت العديد من البنوك التجارية التقليدية إلى اعتماد نموذج "شبابيك الخدمات المالية الإسلامية" كآلية وسيطة تتيح لها تقديم هذه الفئة من الخدمات دون إجراء تغييرات جذرية على هياكلها التقليدية القائمة.

وفي السياق الجزائري، وعلى الرغم من حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية مقارنةً بتجارب دول أخرى سبقتها في هذا المجال، يلاحظ وجود اهتمام متزايد من قبل القطاع المالي بهذه الصناعة، مدفوعًا بالإصلاحات المالية التي تشهدها البلاد والطلب المتنامي على هذه الخدمات من قبل كل من الأفراد والمؤسسات. ويبرز بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) كواحد من البنوك التجارية الرائدة التي بادرت إلى تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال نوافذ متخصصة.

وانطلاقًا من كون بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) يمثل نموذجًا للبنوك التقليدية التي اعتمدت صيغة شبابيك الخدمات المالية الإسلامية، فإن دراسة تجربته يكتسب أهمية خاصة في ظل التحولات التي يشهدها المشهد المالي نحو تعزيز دور التمويل الإسلامي.

ومع ذلك، فإن هذه المبادرة تثير مجموعة من التساؤلات الهامة التي تستدعي الدراسة والتحليل، من بينها: مدى نجاح هذه التجربة في تحقيق أهدافها، ومدى توافق ممارساتها مع المبادئ والأحكام الشرعية، وطبيعة التحديات التي تواجهها على المستويين التنظيمي والتشغيلي.

بغيت الإلمام بهذه الدراسة والخوض فيها بتفاصيل أكثر واستنادا بما تم طرحه سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية:

-كيف يتم تطبيق خدمات المالية الاسلامية في شبابيك البنوك التجارية الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيس، ويهدف الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه؛ نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو التعريف الدقيق للخدمات المالية الإسلامية في السياق المالي والبنكي ؟
2. وما طبيعة عمل شبابيك الخدمات المالية الإسلامية داخل البنوك التجارية التقليدية؟
3. ما هي الدوافع تطبيق بنك القرض الشعبي الجزائري للخدمات المالية الإسلامية، وهل يختلف تطبيق هذه الخدمات مع الخدمات الخدمات المالية التقليدية ؟

فرضيات الدراسة :

بعد طرح الإشكالية تحاول تقديم بعض الفرضيات حتى يتسنى لنا دراسة الموضوع بشئ من التفصيل والوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة ككل :

الفرضية الاولى : تفترض الدراسة أن الخدمات المالية الإسلامية تُعرّف كممارسات مالية متوافقة مع الشريعة ضمن النظام البنكي .

الفرضية الثانية : تحظى شبابيك خدمات المالية الاسلامية بأهمية بالغة من طرف البنوك التقليدية .

الفرضية الثالثة : يقوم بنك cpa بتبني خدمات المالية الاسلامية بناءا على عدة دوافع نابعة من اختلاف هذه الخدمات عن نظرتها التقليدية فهما و ممارسة .

مبررات اختيار موضوع الدراسة :

المبررات الذاتية : تتمثل فيما يلي :

- الاهتمام المتزايد بالصيرفة الإسلامية :يمثل قطاع الصيرفة الإسلامية مجالًا حيويًا ومتناميًا، ويشكل فهم آليات عمله وتطبيقه في البنوك التقليدية دافعًا شخصيًا لاستكشاف هذا الجانب من الصناعة المالية.
- الارتباط بالتخصص الأكاديمي :يتماشى موضوع الدراسة بشكل وثيق مع مجال التخصص في العلوم المالية والمصرفية، مما يعزز الفهم النظري والتطبيقي للمفاهيم المصرفية الإسلامية.
- تطوير المعرفة المهنية :يهدف البحث إلى اكتساب رؤى معمقة حول التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق الخدمات المالية الإسلامية، وهو ما يمكن أن يساهم في تعزيز الآفاق المهنية المستقبلية في القطاع المالي.

ثانياً: المبررات الموضوعية:

- أهمية الخدمات المالية الإسلامية :يسعى البحث إلى إبراز الدور المتزايد الذي تلعبه الخدمات المالية الإسلامية في تلبية احتياجات شريحة واسعة من العملاء، وتوفير بدائل مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- تعرف على تجربة البنوك التجارية :يهدف البحث إلى التعرف على فعالية وكفاءة تجربة البنوك التجارية في تقديم الخدمات المالية الإسلامية عبر الشبابيك المتخصصة، وتحديد نقاط القوة والضعف في هذه التجربة.
- التحديات والفرص :يسعى البحث إلى استكشاف التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تطبيق الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الفرص المتاحة لتطوير وتحسين هذه الخدمات في المستقبل.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف :

1. وصف وتحليل طبيعة عمل شبابيك الخدمات المالية الإسلامية داخل البنوك التجارية التقليدية، مع التركيز على المنتجات والخدمات التي تقدمها والآليات التشغيلية المعتمدة.
2. تحديد وتحليل التحديات (التشريعية، التنظيمية، التشغيلية) التي تواجه البنوك التجارية في تطبيق وتقديم الخدمات المالية الإسلامية في السوق المحلية.
3. التعرف على دوافع البنوك التجارية)مثل بنك (CPA لتبني الخدمات المالية الإسلامية، وتحديد مدى توافق هذه الخدمات مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
4. تقديم توصيات ومقترحات تهدف إلى تطوير وتحسين ممارسات الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية، وتعزيز توافقها مع المعايير الشرعية وأفضل الممارسات المصرفية.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور المتنامي للصيرفة الإسلامية في المشهد المالي المعاصر. فهي تسعى إلى إبراز الأهمية الاقتصادية لهذه الخدمات في تنويع المنتجات وجذب العملاء وتمويل الاستثمار، بالإضافة إلى أهميتها المصرفية في فهم آليات عمل الشبابيك الإسلامية وتقييم كفاءتها. والأهمية الاجتماعية في توفير بدائل مصرفية مسؤولة وتلبية احتياجات المجتمع. وعليه، تقدم الدراسة تحليلًا شاملًا لتجربة تطبيق الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التجارية، مسلطة الضوء على أبعادها الاقتصادية والمصرفية والشرعية والاجتماعية.

حدود الدراسة :

تمثل حدود هذا البحث في الحدود المكانية والزمانية التالية:

- الحدود المكانية :تم إجراء هذه الدراسة على مستوى وكالة خنشلة التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، وذلك نظراً لاحتضانها لشباك خاص بالخدمات المالية الإسلامية، مما يجعلها بيئة مناسبة لدراسة واقع تطبيق هذه الخدمات في الإطار البنكي التقليدي.
- الحدود الزمانية :تتعلق هذه الحدود بالفترة الزمنية التي تم خلالها إجراء التربص الميداني ومعالجة إشكالية البحث، والتي تمتد من 20أفريل إلى 5 ماي 2025.

- الحدود الموضوعية : تركز هذه الدراسة على موضوع الصيرفة الإسلامية، لا سيما من خلال نموذج النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، دون التطرق إلى تجربة البنوك الإسلامية المستقلة.

المنهج و الادوات المستخدمة :

من أجل معالجة إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وذلك من خلال عرض وتحليل المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وشبابيك البنوك الإسلامية، وتطبيقاتها في البنوك التجارية الجزائرية، بالإضافة إلى دراسة الإطار النظري لتجربة بنك القرض الشعبي الجزائري في هذا المجال. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال التعمق في تجربة شباك الصيرفة الإسلامية بوكالة خنشلة التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري، بهدف الوقوف على واقع التطبيق والتحديات المطروحة.

وفيما يخص أدوات الدراسة، تم الاعتماد في الجانب النظري على مجموعة من المصادر والمراجع المتخصصة ذات الصلة بموضوع البحث، من كتب أكاديمية، مقالات علمية، مذكرات تخرج، ونصوص قانونية. أما في الجانب التطبيقي، فتم الاعتماد على المعاينة الميدانية، والمقابلات غير الرسمية، إلى جانب تحليل الوثائق والمستندات الإدارية المتاحة داخل الوكالة.

هيكل الدراسة :

تم تنظيم الدراسة في فصلين رئيسيين؛ حيث يركز الفصل الأول على الإطار النظري، ويتضمن ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول يتناول مدخلًا إلى الخدمات المالية الإسلامية (بما في ذلك مفهومها وأهميتها والمبادئ الشرعية التي تحكمها وأنواعها)، والمبحث الثاني يقدم دراسة معمقة لشبابيك المالية الإسلامية (من حيث مفهومها ونشأتها وضوابط تشغيلها والتحديات التي تواجهها)، والمبحث الثالث يستعرض الدراسات السابقة في موضوع الدراسة (ويتضمن مراجعة للدراسات العربية والإنجليزية ومقارنة بينها وبين الدراسة الحالية).

الفصل الثاني، فيركز على الدراسة التطبيقية، ويتضمن مبحثين: المبحث الأول يقدم تعريفًا ببنك القرض الشعبي الجزائري (من حيث نشأته وتطور الخدمات التي يقدمها ودوره في تعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر)، والمبحث الثاني يتناول منهجية الدراسة وتحليل النتائج (بما في ذلك المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات وعينة الدراسة وتحليلها ومناقشة النتائج).

وفي الأخير تنهي البحث بخاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح إختبار صحة الفرضيات المصناعة متنوعة بجملة من التوصيات، وفي الأخير تم صياغة آفاق الدراسة.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة جملة من الصعوبات التي كان لها أثر واضح على سير البحث ومجاله، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- تمثلت الصعوبة الأولى في رفض بنك BNA فتح المجال أمام الباحثة لإجراء الدراسة الميدانية، رغم التواصل الرسمي المتكرر، وهو ما استدعى تغيير الوجهة نحو وكالة خنشلة التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري(CPA) ، مما ترتب عليه إعادة ضبط أدوات الدراسة وفق خصوصية التجربة الجديدة.
- صعوبة الحصول على البيانات الدقيقة والحديثة المتعلقة بشباك الصيرفة الإسلامية، وذلك نتيجة محدودية التقارير المنشورة، وغياب الشفافية الكاملة في بعض المؤشرات المالية والعملية.
- ضعف تجاوب بعض الموظفين مع أدوات البحث كالمقابلات أو الاستبيانات، إما بسبب ضغط العمل أو تحفظهم في تقديم معلومات تخص طبيعة النشاط.
- عدم توفر منصة إلكترونية شاملة من قبل البنك تتضمن الإحصاءات أو تفاصيل المنتجات الإسلامية، مما تطلب الاعتماد على مصادر متفرقة وجهود ذاتية في التحقق منها.

الفصل الاول:

الاطار النظري لدراسة .

تمهيد :

تسعى شبابيك الاسلامية بالبنوك التجارية إلى تقديم بديل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يراعي مبادئ العدالة والشفافية في المعاملات المالية. وقد شهدت هذه الخدمات تطورًا ملحوظًا في العقود الأخيرة، حيث أصبحت جزءًا أساسيًا من الأنظمة المالية في العديد من الدول، سواء من خلال البنوك الإسلامية أو شبابيك البنوك التجارية الإسلامية، التي توفر حلولًا مالية تراعي الضوابط الشرعية.

تمثل شبابيك البنوك التجارية الإسلامية نموذجًا فريدًا في النظام المصرفي، حيث تتيح للبنوك التقليدية تقديم خدمات مالية إسلامية ضمن أطر قانونية وتنظيمية محددة، مما يعزز الشمول المالي ويفتح المجال أمام شريحة أوسع من العملاء للاستفادة من التمويل الإسلامي. إلا أن هذا النموذج يواجه العديد من التحديات، سواء من حيث آليات التشغيل أو الامتثال للمعايير الشرعية والمصرفية، مما يستدعي البحث في سبل تحسين كفاءته وضمان تحقيقه لأهدافه المرجوة.

بناءً على ذلك، يتناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للخدمات المالية الإسلامية وشبابيك البنوك التجارية الإسلامية، وذلك من خلال استعراض المفاهيم الأساسية، والأسس الشرعية، ودور هذه الخدمات في تعزيز الشمول المالي، إلى جانب تحليل آليات تشغيل الشبابيك الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

محاور الفصل:

- **المبحث الأول: مدخل إلى الخدمات المالية الإسلامية.**
- **المبحث الثاني: ماهية شبابيك البنوك التجارية .**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة وتحليلها .**

المبحث الأول: مدخل إلى الخدمات المالية الإسلامية .

أصبحت الخدمات المالية الإسلامية جزءًا مهمًا من الأنظمة المصرفية الحديثة، لما توفره من بدائل شرعية خالية من الربا. يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري يوضح مفهوم هذه الخدمات، أهميتها، والأسس الشرعية التي تنظمها.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المالية الإسلامية وأهميتها .

تحظى الخدمات المالية الإسلامية باهتمام متزايد لدورها في تقديم حلول عادلة ومتوافقة مع الشريعة، تعزز الشمول المالي وتقوم على المشاركة وتجنّب الربا، وسيتناول هذا المطلب مفهومها وأهميتها.

أولا : تعريف الخدمات:

هناك عدة تعاريف متعددة ومختلفة للخدمات ولعل أسهل هذه التعريفات وأكثرها شيوعا هو محاولة التمييز بين السلع والخدمات على أساس الخصائص المادية واللامادية لكل منهما، ففي حالة السلع فإنه يمكن تحديد سماتها المادية ووصفها وصفا دقيقا ، في حين يختلف الأمر في حالة الخدمات ، فالعمليات المؤدية إلى تحسين الصحة أو إصلاح سيارة أو إجراء مدفوعات أو استثمارات مالية تصنف على أنها خدمات [1] .

والمقصود بالخدمات هنا هي تلك الأنشطة الاقتصادية الغير مجسدة في صورة " مادية " ، وإنما تقدم في صورة نشاط مفيد لمن يطلبه مثل الخدمات من بنوك وشركات التأمين وخدمات النقل البري ... الخ.[2]

ثانيا – تعريف الخدمات المالية :

تعرف الخدمات المالية على أنها: "تلك الخدمات التي تعنى بمنح خدمة ذات طبيعية مالية بواسطة ممول متخصص وتشمل هذه الخدمات التأمين بمختلف أنواعه وكافة الخدمات المصرفية". [3]

وهي أيضا أي نشاط أو منفعة أو أداء له طبيعة مالية، يقدمه طرف إلى طرف آخر، يخضع لتشريعات أو أنظمة أو تعليمات صادرة من قبل مؤسسة عامة تمارس سلطة رقابية أو تنظيمية منحت لها بموجب القوانين المعمول بها في دولة معينة ". [4]

كما يمكن تعريف الخدمات المالية بشكل أوسع على أنها: "مجموعة من المهارات الشخصية والمستلزمات المادية والأعراف القانونية التي يتم عرضها وانتاجها بشكل يتوافق مع توجهات الزبون لإتخاذ القرارات المالية الرشيدة ". [5]

---

[1] سامي عفيف حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1991، ص 295.

[2] علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية جولة أورجواي وتقنين نهب العالم الثالث ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1994 ، ص 193

[3] بن شيخ عبد الرحمن، التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونيا في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02 المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر، 2021، ص 353

[4] سليمان الحبوسي محمد الطالبي، تسويق الخدمات المالية، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2010، ص 08

ثالثا – تعريف الخدمات المالية الاسلامية :

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الخدمات المالية الإسلامية، وذلك باختلاف المنهجيات والتوجهات الأكاديمية. فيما يلي نستعرض بعضًا من هذه التعريفات :

1.التعريف اللغوي:

الخدمات في اللغة مأخوذة من الفعل "خَدَمَ"، وتعني المساعدة والتقديم والعون، أي تقديم منفعة للغير. أما المالية فهي مشتقة من "المال"، وتعني كل ما يُملك وله قيمة نقدية. وبهذا، فإن **الخدمات المالية** تعني تقديم أعمال ومنافع متعلقة بالمال وإدارته[1].

2.التعريف الاصطلاحي:

"الخدمات المالية الإسلامية هي مجموعة من الأدوات والمنتجات المصرفية والاستثمارية التي تعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية، وتلتزم بمبادئ تحريم الربا والغرر، وتعتمد على عقود التمويل الإسلامي مثل المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، والاستصناع[2]".

تعريف أكاديمي عام:

"تشير الخدمات المالية الإسلامية إلى مجموعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تحظر الربا (الفائدة)، الغرر (عدم اليقين المفرط)، والممارسات غير الأخلاقية، وتعتمد على مبادئ تقاسم المخاطر والعوائد[3]".

تعريف مجمع الفقه الإسلامي الدولي:

"الخدمات المالية الإسلامية هي الأنشطة والخدمات المصرفية والاستثمارية التي تقوم على المبادئ الإسلامية، والتي تشمل التمويل بالمشاركة، المرابحة، المضاربة، الاستصناع، الإجارة، والصكوك الإسلامية[4]".

---

[5] ياسين بونات، تأثير التوجه نحو السوق على الأداء المتميز في منظمات الخدمات المالية أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017/2018، ص 04-05.

[1] ابن منظور .*لسان العرب* .بيروت: دار صادر، ج3، 2003،ص 351-353.

[2] ا قبال، ضمير، وعباس ميراخور .***مدخل إلى المالية الإسلامية: النظرية والتطبيق*** .ترجمة عبد الله بن حمد اللحيدان. الرياض: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2011،ص 25-30.

[3] Iqbal, Zamir, and Abbas Mirakhor. ***An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice***. Wiley, 2011,page 3-5.

[4] مجمع الفقه الإسلامي الدولي .*قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي: الدورة السابعة، 1992* .جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 1992،ص 112-115.

تعريف البنك الإسلامي للتنمية:(IDB)

"الخدمات المالية الإسلامية هي خدمات تمويلية واستثمارية تُقدم وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث يتم استبعاد التعاملات التي تتضمن الفائدة أو المضاربة غير المشروعة، ويركز النظام المالي الإسلامي على التمويل القائم على الأصول، وتقاسم المخاطر[1]".

رابعا : أهمية الخدمات المالية الاسلامية .

تلعب الخدمات المالية الإسلامية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث توفر أدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي. وفيما يلي بعض أبرز الجوانب التي تبرز أهميتها:

- تحقيق الشمول المالي :تساعد الخدمات المالية الإسلامية في إدماج الأفراد غير المتعاملين مع الأنظمة المصرفية التقليدية بسبب اعتبارات دينية، مما يعزز من الشمول المالي[2].
- تعزيز الاستقرار المالي :تعتمد الخدمات المالية الإسلامية على مبدأ تقاسم المخاطر بدلًا من الفائدة الثابتة، مما يقلل من الأزمات المالية ويعزز الاستقرار في الأسواق[3].
- تمويل المشاريع الإنتاجية :تعمل الأدوات المالية الإسلامية، مثل المشاركة والمضاربة، على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في التنمية الاقتصادية[4].
- تعزيز العدالة الاجتماعية :تساهم مبادئ المالية الإسلامية، مثل الزكاة والوقف، في إعادة توزيع الثروة والحد من الفقر، مما يعزز العدالة الاجتماعية[5].
- تحفيز الاستثمار المسؤول :تعتمد الخدمات المالية الإسلامية على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الحقيقية، مما يقلل من المضاربات المالية غير المشروعة ويعزز التنمية الاقتصادية[6].
- دعم ريادة الأعمال :توفر المنتجات المالية الإسلامية، مثل التمويل بالمشاركة والمضاربة، بيئة مناسبة لدعم رواد الأعمال وتمكينهم من الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم[7].

---

[1] البنك الإسلامي للتنمية .*تقرير المالية الإسلامية السنوي 2020* .جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2024،ص 25-27.

[2] البنك الإسلامي للتنمية .*تقرير المالية الإسلامية السنوي 2020* .جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2024،ص 30-32.

[3] إقبال، ضمير، وعباس ميراخور .*مرجع ذكر سابقا* ، ص45-47.

[4] صديقي، محمد **نظام الدين** .***تمويل التنمية من منظور إسلامي*** .جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2002، ص60-62.

[5] القرضاوي، يوسف .***دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية*** .القاهرة: مكتبة وهبة، 2000، ص90-92.

[6] شحاته، محمد .***التمويل الإسلامي وأثره في التنمية الاقتصادية*** .القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2018، ص75-78.

[7] كمال، عبد الحليم .***الصيرفة الإسلامية: المفاهيم والتطبيقات*** .بيروت: دار النهضة العربية، 2015، ص112-115.

- الحد من الأزمات المالية :نظرًا لعدم تعاملها مع الفائدة والاعتماد على تقاسم المخاطر، تساهم الخدمات المالية الإسلامية في الحد من الأزمات المالية التي تنشأ بسبب الديون المفرطة والمضاربات غير المشروعة[1].

[1] شوقي، أحمد .*الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية العالمية* .عمان: دار وائل للنشر، 2016، ص134-137.

المطلب الثاني :المبادئ والأسس الشرعية للخدمات المالية الإسلامية .

ترتكز الخدمات المالية الإسلامية على مبادئ شرعية تحظر الربا وتؤكد على العدالة والشفافية، من خلال المشاركة في الربح والخسارة، وتحريم الغرر والميسر، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، وهو ما سيتناوله هذا المطلب.

أولا :المبادئ الأساسية للخدمات المالية الإسلامية :

تقوم الخدمات المالية الإسلامية على مجموعة من المبادئ الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة والاستقرار المالي وتجنب الظلم والاستغلال. وفيما يلي أبرز هذه المبادئ مع الأدلة الشرعية:

1. تحريم الربا (الفائدة) :يعد تحريم الربا من أهم المبادئ الأساسية في التمويل الإسلامي، حيث يمنع تحقيق الأرباح من خلال الفوائد المترتبة على القروض، ويؤكد على تحقيق العدالة في المعاملات المالية[1].

وفي هذا السياق، من المنظور الاقتصادي للتمويل الإسلامي، يُعد تحريم الربا (الفائدة) أحد أهم المبادئ الأساسية، حيث يُمنع تحقيق الأرباح من خلال الفوائد على القروض. ويركز التمويل الإسلامي بدلاً من ذلك على تحقيق العدالة في المعاملات المالية، من خلال مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، ما يعزز من استقرار المعاملات الاقتصادية ويقلل من مظاهر الاستغلال المالي.

2. تقاسم المخاطر والمشاركة في الأرباح والخسائر :

يؤكد النظام المالي الإسلامي على ضرورة مشاركة الأطراف في المخاطر والأرباح، من خلال عقود مثل المضاربة والمشاركة، مما يعزز العدالة في توزيع الثروة[2].

وفي هذا السياق، من المنظور الاقتصادي للتمويل الإسلامي

يؤكد النظام المالي الإسلامي على ضرورة مشاركة الأطراف المتعاقدة في المخاطر والأرباح، من خلال عقود مثل المضاربة والمشاركة، مما يعزز العدالة في توزيع الثروة ويحد من تركّزها، كما يساهم في استقرار النظام الاقتصادي عبر تشجيع الاستثمار الإنتاجي الحقيقي بدلاً من المضاربات المالية.

[1] القرضاوي، يوسف . مرجع سابق . ص45-49.
[2] لزحيلي، وهبة .***الفقه الإسلامي وأدلته*** .دمشق: دار الفكر، 2005، ص89-92.

3. .منع الغرر (الجهالة) والمقامرة (الميسر): تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية التي تتضمن الغرر (الجهالة) أو الميسر (القمار)، وذلك لحماية الأطراف من الاستغلال والخسائر غير العادلة[1].

منع الغرر والميسر كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يُعتبر منع الغرر (الجهالة) والميسر (المقامرة) من الركائز الأساسية للنظام المالي الإسلامي، لما لهما من آثار اقتصادية مباشرة على كفاءة الأسواق وعدالة المعاملات. فالغرر يؤدي إلى غياب الشفافية وزيادة عدم اليقين في العقود المالية، مما يرفع من احتمالية النزاعات ويقلل من الثقة بين المتعاملين. أما الميسر، الذي يقوم على الاحتمالات العشوائية لتحقيق الربح، فيؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة ويغذي التقلبات الاقتصادية الحادة، مما يهدد الاستقرار المالي.

4. تحريم بيع الدين بالدين: يمنع التمويل الإسلامي بيع الديون أو تداولها بفائدة، وهو ما يعرف في الاقتصاد التقليدي بسوق السندات الربوية، حيث يجب أن يكون التمويل مرتبطًا بأصول حقيقية[2].
5. الالتزام بالأخلاق والشفافية في المعاملات: يؤكد التمويل الإسلامي على أهمية الالتزام بالمبادئ الأخلاقية مثل الصدق، الأمانة، والعدالة، مما يعزز الثقة بين الأطراف المتعاملة[3].

يركز النظام المالي الإسلامي على دمج المبادئ الأخلاقية ضمن البنية المؤسسية للأنشطة المالية، حيث يُعتبر الالتزام بالصدق، الأمانة، والعدالة شرطًا أساسيًا لضمان كفاءة وفاعلية الأسواق. من منظور اقتصادي، يؤدي تعزيز السلوك الأخلاقي إلى خفض تكاليف المعاملات(Transaction Costs) ، مثل تكاليف التحقق والمراقبة، ويسهم في الحد من ظواهر عدم تناسق المعلومات (Information Asymmetry) التي تعيق عمل الأسواق بكفاءة.

6. ضرورة ارتباط التمويل بأصول حقيقية: يجب أن يكون أي تمويل في النظام الإسلامي قائمًا على أصول أو خدمات حقيقية، وليس على المضاربات المالية التي لا تعكس قيمة حقيقية[4].

تعتمد الخدمات المالية الإسلامية على مبادئ شرعية وأخلاقية تهدف إلى تحقيق العدالة، الشفافية، والتنمية المستدامة. ومن خلال تحريم الربا، منع الغرر والميسر، وتحقيق المشاركة في المخاطر، تسهم هذه الخدمات في بناء نظام مالي أكثر استقرارًا وإنصافًا.

---

[1] إبراهيم، عبد الستار .***المعاملات المالية في الإسلام*** .بيروت: دار النهضة العربية، 2016، ص120-124.

[2] الباجي، سليمان .***أحكام المعاملات المالية الإسلامية*** .الرياض: المعهد الإسلامي للبحوث، 2017، ص63-66.

[3] لمرزوقي، عبد الله .**أخلاقيات الأعمال في الاقتصاد الإسلامي** .جدة: مركز الاقتصاد الإسلامي، 2019، ص77-81.

[4] النعيمي، عبد الرزاق .**مبادئ الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة** .عمان: دار الفكر، 2018، ص102-106.

المطلب الثالث : أنواع الخدمات المالية الإسلامية المقدمة في البنوك التجارية .

تقدّم البنوك التجارية خدمات مالية إسلامية متنوعة كالمرابحة والمضاربة والصكوك، لتلبية احتياجات العملاء وفق الشريعة، بما يسهم في تعزيز الشمول المالي دون مخالفة الأحكام الشرعية.

أولا: المرابحة للآمر بالشراء:

هي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من الطرف آخر البنك الإسلامي مثلا) بأن يشتري سلعة معينة ويعده بان يشتريها منه بربح معين ويسمى من يريد السلعة بالأمر بالشراء أما الطرف الآخر (البنك الإسلامي) فيسمى المأمور بالشراء أو البائع.[1]

خطوات إجراء بيع المرابحة للأمر بالشراء تتمثل الخطوات فيما يلي [2]:

- تقدم العميل وطلبه من المصرف شراء سلعة موصوفة.
- المصرف شراء السلعة وتوفيرها للعميل.
- وعد العميل بشراء السلعة الموصوفة من المصرف بعد تملكه لها .
- وعد المصرف بيع السلعة الموصوفة للعميل.
- شراء المصرف السلعة الموصوفة نقدا.
- بيع المصرف للسلعة الموصوفة على العميل بأجل مع الزيادة ربح متفق عليها مسبقا.

ثانيا : الإجارة المنتهية بالتمليك:

هي عقد بين طرفين يؤجر فيه احدهما لأخر سلعة معينة مقابل أجرة معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لأخر قسط بعقد جديد [3].

ولها عدة صور منها:

- الصورة الأولى: أن يصاغ العقد على انه عقد إيجار ينتهي بتمليك الشيء المؤجر إذا رغب المستأجر في ذلك مقابل ثمن يتمثل في المبالغ التي تدفع أقساط إيجار لهذا الشيء المؤجر خلال المدة المحددة.

[1] محمود الوادي، **حسين الحال المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات دار البحر النشر والتوزيع**، عمان ط1 2007 . ص130.

[2] جعفر بن عبد الرحمن قصاص, **بيع المرابحة للأمر بالشراء** .1432هـ ، ص 09 .

[3] عبد الكريم عبد الجواد عجم، **المقاصد الشرعية من عقد الإجارة المنتهية بالتمليك كعقد مطبق في المصارف الإسلامية**. أطروحة سنة أولى ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، ص 16.

- الصورة الثانية: أن يصاغ العقد على انه عقد إجارة على أن يكون الثمن المحدد لبيع السلعة ثمنا رمزيا وحقيقيا.
- الصورة الثالثة: اقتران الإيجار بالوعد بالبيع.
- الصورة الرابعة: اقتران الإيجار بالوعد بالهبة.
- الصورة الخامسة : مدة الإيجار لفترة أخرى.

ثالثا : الاستصناع الموازي:

الاستصناع الموازي هو الذي يتم بين المؤسسة المالية في عقد الاستصناع (الأصلي) الأول بصفة كونها بائعا، وبين صانع أخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الأول بصفة كونها المؤسسة المالية مستصنعا من الباطن ويتولى صنع الشيء بمقتضى الاستصناع الموازي، دون أن يكون هناك أي ارتباط بين العقدين فلا توجد علاقة حقوقية أو مالية بين المشتري النهائي الفعلي وبين الصانع البائع الفعلي[1] .

رابعا: المشاركة:

تعني المشاركة في اللغة الاختلاط والامتزاج، وجاء لسان العرب أن الشركة تعني مخالطة الشريك ينفي الرأس المال. وتعني في الاصطلاح عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في الرأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة، ولا يشترط المساواة في الحصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة .[2]

خامسا : المضاربة:

المضاربة هي عقد على المشاركة في الإتجار بينما لكل رأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسبة المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها رب المال وحده ويخسر المضارب جهده وعمله .[3]

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **عقود التمويل الإسلامي دراسات حالة صندوق النقد العربي**، أبو ضبي الإمارات العربية المتحدة 2019، ص16 .

[2] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية** .دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، ط2. 2010م .ص 223 -224.

[3] عبد الكريم احمد قندوز، **إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح محدودي الدخل والفقراء** . مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، ع 32، 2015م، ص 25

المبحث الثاني: ماهية شبابيك المالية الاسلامية .

شهدت شبابيك المالية الإسلامية توسعًا ملحوظًا داخل البنوك التقليدية، إذ توفر خدمات متوافقة مع الشريعة دون فوائد ربوية، وتُعد وسيلة فعالة لتلبية طلب العملاء على البدائل الشرعية. يتناول هذا المبحث مفهومها، آليات تشغيلها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول :مفهوم الشبابيك الإسلامية ونشأتها.

تُعد الشبابيك الإسلامية آلية تعتمدها البنوك التقليدية لتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة، مما يعزز الشمول المالي ويجذب شرائح جديدة، وتتميز بطبيعة عمليات تختلف عن الفروع التقليدية.

أولا : تعريف الشبابيك الاسلامية:

لغة : الشبابيك الإسلامية مصطلح مركّب من كلمتين: "شبابيك" وهي جمع "شباك"، وتُستخدم في اللغة للإشارة إلى منفذ أو فتحة في الجدار يُرى أو يُتواصل من خلالها، و"الإسلامية" صفة تُضيف طابع التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. واصطلاحًا، تُشير الشبابيك الإسلامية إلى نوافذ مصرفية تابعة للبنوك التجارية التقليدية، تُخصّص لتقديم خدمات مالية ومصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة، دون أن تكون فروعًا إسلامية مستقلة، مما يسمح بتوسيع نطاق التعاملات الإسلامية ضمن إطار البنوك التقليدية.

تعددت التعاريف حول شبابيك مالية الإسلامية فقد عرفها البعض بأنها الفروع التي تنتمي إلى المصارف التقليدية وتمارس الأنشطة والعمليات المصرفية طبقا لأحكام الشريعةالإسلامية، وبالتالي يستطيع البنك التقليدي من خلال تلك الفروع أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي بالتوازي مع ممارسته للنشاط المصرفي التقليدي[1]

ويقصد بشباك الصيرفة الاسلامية هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الاسلامية يجب أن يكون شباك الصيرفة الاسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.[2]

كما عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية حيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات ادارة الأموال حسابات الاستثمار وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية.[3]

---

[1] رحماني أحمد، جبور محمد. **النوافذ الإسلامية كلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية تلمسان، العدد 1، 2020، ص: 74، 75 بتصرف.

[2] النظام رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل : 15 مارس 2020، المحددة للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية

[3] https://www.ifsb.org/ar/ 15/04/2025 .19 :54

حسب المادة 17 من النظام رقم 200-2002 المؤرخ في 15 مارس 2020م تم تعريف شباك الصيرفة الإسلامية بأنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصراً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.[1]

من التعاريف السابقة يمكن القول أن شبابيك الصيرفة الاسلامية هيكل مالي مملوك من طرف البنك التجاري مستقل في نشاطه عن نشاط البنك، تقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم خدماتها وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة.

ثانيا : نشأة شبابيك المالية الاسلامية :

بدأت تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر في سياق سعي السلطات العمومية لتنويع القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي، حيث شهدت هذه الفكرة تبلورًا فعليًا ابتداءً من سنة 2018، عندما أعلنت الحكومة ضمن برنامجها الاقتصادي نيتها فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك العمومية. وقد شكل ذلك تمهيدًا لإصدار النظام رقم 20-02 بتاريخ 15 مارس 2020 عن بنك الجزائر، الذي وضع الإطار القانوني المنظم لنشاط الصيرفة الإسلامية، محددًا شروط فتح هذه الشبابيك وضرورة إنشاء هيئة شرعية رقابية داخل كل مؤسسة مصرفية. وفي أوت 2020، تم افتتاح أول شباك إسلامي رسمي على مستوى بنك الجزائر الخارجيBEA ، تبعته عدة بنوك عمومية مثل CPA و BNAفي أكتوبر 2020، حيث شرعت في تعميم هذه النوافذ داخل فروعها. كما شهد عام 2021صدور الموافقات الرسمية من بنك الجزائر لتسويق مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، مثل المرابحة والمضاربة والإجارة. واستكمالًا لهذا المسار، صدرت في 2022تعليمة تنظّم التأمين التكافلي، كجزء من البيئة التشغيلية لهذه النوافذ، بينما برز في 2023مقترح إنشاء هيئة شرعية وطنية موحدة لتوجيه الصيرفة الإسلامية وفق معايير موحدة. وهكذا تطورت تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية تدريجيًا، لتشكّل آلية فعّالة تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة دون الحاجة إلى إنشاء بنوك إسلامية مستقلة[2].

ثالثا :خصائص موافذ الصيرفة الاسلامية :

- تتميز نوافذ الصيرفة الإسلامية بعدة خصائص تجعلها نموذجًا فريدًا داخل البنوك التقليدية، حيث تتيح تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ضمن إطار تنظيمي محدد. ومن أبرز هذه الخصائص نذكر:
- عمل النوافذ الاسلامية يراعي في جميع أنشطته وخدماته الجانب الشرعي على عكس الفروع التقليدية الأخرى.
- تخضع العديد من الفروع الاسلامية لمراقب شرعي او هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.

[1] الجريدة الرسمية رقم 20-02 . العدد 20 السنة 2020.

[2] https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ 20/12 /2025. 20 :12

- من أبز الصيغ التمويلية المطبقة على مستوى النوافذ الاسلامية هي المضاربة المشاركة، المرابحة وهي منح القروض الغير ربوية.
- حسابات الاستثمار في الفروع الاسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الاسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع العميل هي علاقة دائن ومدين .
- عند حاجة النافذة الاسلامية الى تمويل يقوم البنك الرئيسي با يداع وديعة استثمارية لديه على ان تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل اي مودع اخر.

المطلب الثاني :ضوابط تشغيل الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية .

تشغيل الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية يمثل خطوة نحو الدمج بين الشريعة والخدمات المصرفية الحديثة، ويتطلب الالتزام بضوابط قانونية وشرعية لضمان الشفافية والتوافق مع الأحكام الإسلامية..

أولا : الضوابط الشرعية :

توجد العديد من الضوابط الشرعية، ويُعد الالتزام بها عاملاً رئيسيًا في تحقيق النجاح، ومن أبرزها:

- وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التجاري، ممثلًا في مجلس الإدارة، في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. ويترجم صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الاستعداد لتحمل أية تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية، والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل، كأن تقع مخالفات شرعية لعمليات استثمارية، فتُجَنَّب الأرباح الناتجة عنها لمخالفتها للشريعة.

كذا، يُترجم صدق التوجه بعدم التساهل في الالتزام الشرعي، وتجنب استقصاد ارتكاب مخالفات شرعية كبيرة، لأنها تشوه حقيقة الفروع الإسلامية ومصداقيتها.

كما يُترجم صدق التوجه في إدراك وفهم قضية الحلال والحرام، بالرغبة في الحلال والسعي إليه، ونبذ الحرام واجتنابه.

إن الذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هو تولد قناعة بأن هذه الفروع الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية.

- تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم، بعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية، تعمل على صياغة عقود الاستثمار، والتثبت من صحة تطبيق عقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية. إن وجود هيئة فتوى ورقابة شرعية في الفروع الإسلامية مطلب شرعي هام، ومرتكز أساسي لعملها، وتأكيد على استقلاليتها، حيث يولد وجودها ثقة عالية وطمأنينة لدى الناس، ومن ثم الإقبال عليها والتعامل معها.
- ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية وأموال البنك التجاري وفروعه، وأن يضع القائمون على البنك نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار حيوي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي، الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للبنك التقليدي.

- اجتناب المحرمات، خاصة الربا، في جانبي جذب الودائع واستثمارها، واجتناب الغرر والجهالة في العقود، وكذا اجتناب بيع ما لا يملك، فيجب أن يكون التملك قبل التمليك، فالشراء أولًا ثم البيع. وهنا تأتي أهمية وجود هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي لضمان عدم الوقوع في تلك المحرمات.[1]

ثانيا : الضوابط القانونية والتنظيمية:

لا يمكن لشبابيك الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التجارية أن تعمل خارج الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم القطاع المصرفي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. فالقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي تحدد الأسس التي يجب أن تلتزم بها هذه الشبابيك لضمان الامتثال للأنظمة المعمول بها. ومع التوسع في العولمة والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت الأسواق المالية أكثر تكاملًا، مما يفرض على الشبابيك الإسلامية ضرورة مواكبة هذه التحولات والتكيف مع البيئة التنافسية التي تضم مؤسسات مالية دولية ذات خبرة واسعة.

في هذا السياق، من المهم التنسيق بين الجهات الرقابية والبنوك التجارية لضمان وجود قواعد تنظيمية واضحة تنظم عمل الشبابيك الإسلامية، بما يحقق التوازن بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات السياسات النقدية والمالية للدولة. كما أن تطوير إطار إشرافي ورقابي خاص بهذه الشبابيك لا يسهم فقط في تعزيز مصداقية العمل المصرفي الإسلامي، بل يدعم أيضًا استقرار القطاع المالي ككل.[2]

ثالثا :الضوابط المالية والمحاسبية :

- يُعد الفصل المحاسبي بين الشباك الإسلامي والبنك التقليدي أمرًا ضروريًا لضمان الاستقلالية والشفافية المالية، وذلك من خلال إنشاء نظام محاسبي مستقل يتضمن سجلات محاسبية منفصلة ومستندات إثبات خاصة بالشباك، مثل مركز مالي وحساب مصروفات وإيرادات مستقل، دون خلطه بحسابات البنك التقليدي الأخرى.
- كما ينبغي أن تعتمد الشبابيك الإسلامية على معايير المحاسبة والمراجعة المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد حساباتها واستخراج نتائج أعمالها، مما يضمن توافق عملياتها مع الضوابط الشرعية والممارسات المحاسبية السليمة. إضافة إلى ذلك، يتعين على الشبابيك توفير أدوات تحوط مالية مناسبة تساهم في الحد من المخاطر المالية المحتملة.
- أما البنك التقليدي الذي يمتلك شبابيك إسلامية، فيجب أن يلتزم بجميع متطلبات السيولة، وكفاية رأس المال، والاحتياط القانوني، وكافة النسب المالية والمعيارية المتعلقة بالتركيزات الائتمانية، بحيث تشمل هذه الالتزامات أنشطة الشبابيك الإسلامية أيضًا. كما يلتزم البنك بإعداد بيانات مالية مجمعة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية،

[1] لطفي محمد السرحي. **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**. بحث مقدم إلى مؤتمر "المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وآفاق المستقبل"، 03-04 مارس 2010، ص 10-11.(بتصرف).

[2] لطفي محمد السرحي، مرجع ذكر سابقًا، ص 10-11. (بتصرف).

مع الإفصاح الكامل عن أنشطة الشبابيك الإسلامية، من حيث حجم الخدمات المالية المقدمة، وطبيعة المخاطر المرتبطة بها، وكيفية إدارتها، وتأثيرها على المركز المالي العام للبنك.

- وفيما يتعلق بتوظيف الأموال، تعتمد الشبابيك الإسلامية على عقود التمويل الإسلامي مثل المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والسلم، والاستصناع، والإجارة، وذلك وفقًا لضوابطها الشرعية. ولتعزيز الاستقلال المالي للشبابيك، يجب إعداد مركز مالي مستقل عن المركز المالي للبنك التقليدي، مما يضمن عدم تبعيتها المالية ويعزز مصداقيتها في السوق المصرفية.

بعد استعراض الضوابط الشرعية، القانونية، والمالية والمحاسبية لشبابيك الخدمات المالية الإسلامية، يتضح أن العلاقة بين الشبابيك الإسلامية والبنك التقليدي تتطلب مراعاة مجموعة من المبادئ لضمان استقلالها المالي والإداري. ويوضح االشكل التالي طبيعة هذه العلاقة من حيث مصادر التمويل والاستقلالية المالية، مما يساعد في فهم مدى تكامل الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية .

الشكل1 :طبيعة العلاقة بين الشبابيك الاسلامية و البنوك التقليدية .

الاستقلالية و الملكية	مصدر رأس المال و الحصول على التمويل	الميزانية و النتائج المالية
لا تتمتع شبابيك الخدمات المالية الإسلامية بأي استقلالية قانونية عن البنك التجاري الرئيسي، حيث تبقى خاضعة لإدارته وإشرافه. لا تمتلك الشبابيك الإسلامية رأس مال مستقل، وإنما تعتمد على البنك الرئيسي في تمويل عملياتها من خلال تخصيص جزء من رأس المال أو تقديم قروض استثمارية. تخضع الشبابيك الإسلامية لنفس معايير الإشراف والرقابة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التقليدية، دون تمييز بينها وبين باقي الفروع المصرفية.	لا تمتلك شبابيك الخدمات المالية الإسلامية رأس مال مستقل، بل تعتمد على البنك الرئيسي في تمويل أنشطتها. تحصل الشبابيك الإسلامية على التمويل من البنك الرئيسي عبر قرض حسن، وديعة استثمارية، أو تخصيص مبلغ محدد. يتم الفصل المحاسبي بين الشبابيك الإسلامية والبنك الرئيسي داخليًا فقط، دون استقلال مالي كامل. لا تُعرض النتائج المالية للشبابيك الإسلامية بشكل منفصل في الميزانية العامة للبنك الرئيسي، بل تُدمج ضمن حساباته المالية.	يتم الفصل بين ميزانية وأموال الشبابيك الإسلامية عن البنك الرئيسي وفروعه التقليدية داخليًا فقط. لا تظهر النتائج المالية للشبابيك الإسلامية منفصلة عن الميزانية العمومية للبنك الرئيسي. تحصل الشبابيك الإسلامية على التمويل من البنك الرئيسي عبر قرض حسن، وديعة استثمارية، أو تخصيص مبلغ محدد. تعد ميزانية الشبابيك الإسلامية قوائم مالية غير رسمية تهدف إلى قياس أدائها الفعلي، لكنها تُدمج لاحقًا في ميزانية البنك الرئيسي.

المصدر : من اعداد الباحثين .

المطلب الثالث :التحديات التي تواجه تطبيق الشبابيك الإسلامية .

مع تطور العمل المصرفي الإسلامي، تواجه شبابيك البنوك التجارية تحديات قانونية وتشغيلية ومحاسبية تؤثر على فعاليتها وتعيق تحقيق استقلاليتها التامة.

أولا :معوقات نجاح الشبابيك الاسلامية :

1) –معوقات ادارية :

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا. الأمر الذي قد يؤدى إلى غياب أو محدودية ك مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه الأمر الذي يؤدى بدوره إلى بروز السلبيات التالية:[1]

– تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسئولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.

– ظهور احتكاكات عملية تمتد، كما سبقت الإشارة لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.

– ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

2) –معوقات ذات صلة بالموارد البشرية :

تتفاقم هذه التحديات بشكل ملحوظ عند الشروع في تحويل بعض الشبابيك التقليدية إلى شبابيك مالية إسلامية، خاصة في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة تحدد مبررات هذا التحول وأبعاده المستقبلية. ويؤدي هذا الغموض إلى خلق بيئة من عدم اليقين بين الموظفين، حيث تبرز تساؤلات حول مدى جدوى هذا التوجه ومدى التزام الإدارة العليا به، مما قد يفسح المجال لانتشار الشائعات ويؤثر سلبًا على الروح المعنوية للعاملين.

كما أن محدودية الكوادر البشرية المؤهلة في مجالات التمويل والاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية تزيد من تعقيد المشهد، إذ تجد إدارات البنوك نفسها أمام تحديات تتعلق بإعادة تأهيل موظفيها وإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع المنتجات المالية الإسلامية. غير أن هذا المسعى غالبًا ما يصطدم بضعف المخصصات المالية الموجهة للتدريب، ما

[1] لطفي محمد السرحي، مرجع ذكر سابقًا، ص 15. (بتصرف).

يؤدي إلى فجوة ملموسة بين الأهداف المعلنة والوسائل المتاحة لتحقيقها، وهو ما قد ينعكس سلبًا على كفاءة العمليات التشغيلية للشبابيك الإسلامية ويؤثر على قدرتها التنافسية.[1]

3) -معوقات ذات صلة بالنظم و السياسات :

- غياب الأطر القانونية والتنظيمية الواضحة :تواجه شبابيك الخدمات المالية الإسلامية تحديًا كبيرًا يتمثل في عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي دقيق ينظم عملياتها، مما يؤدي إلى اختلاف في تطبيق المعايير والضوابط من مصرف إلى آخر، ويؤثر على درجة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.
- التحديات المتعلقة بالتوفيق بين الأنظمة المصرفية التقليدية والضوابط الشرعية :تعمل الشبابيك الإسلامية ضمن بيئة مصرفية تقليدية تخضع لمجموعة من القوانين والسياسات التي قد لا تتوافق مع متطلبات المعاملات الإسلامية، مما يفرض عليها قيودًا تؤثر على مدى قدرتها على تقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- عدم وجود معايير محاسبية ومالية موحدة :يواجه القطاع المصرفي الإسلامي بشكل عام، والشبابيك الإسلامية بشكل خاص، تحديات تتعلق بغياب معايير موحدة للمحاسبة والإفصاح المالي، حيث تختلف طرق معالجة العمليات المالية بين البنوك، مما قد يؤدي إلى تفاوت في الأداء المالي وعدم اتساق البيانات المالية لهذه الشبابيك.
- الإشراف والرقابة المصرفية :تعاني الشبابيك الإسلامية من إشكاليات تتعلق برقابة وإشراف البنوك المركزية، إذ لا تزال العديد من البنوك المركزية تتعامل معها بنفس المعايير التنظيمية المطبقة على البنوك التقليدية، مما يحد من مرونتها التشغيلية، ويؤثر على قدرتها على تطوير منتجات مالية تتماشى مع الضوابط الشرعية.
- الامتثال لمتطلبات السيولة وكفاية رأس المال :تخضع الشبابيك الإسلامية لنفس متطلبات السيولة وكفاية رأس المال المطبقة على البنوك التقليدية، رغم اختلاف طبيعة عملياتها المالية، مما قد يؤدي إلى صعوبات في الامتثال لهذه المعايير دون التأثير على كفاءتها التشغيلية.

[1] لطفي محمد السرحي، مرجع ذكر سابقًا، ص 10-11. (بتصرف).

ثانيا : طرق تجاوز المعوقات ومعالجة المشكلات المرتبطة بشبابيك الخدمات المالية الإسلامية :

تتطلب فعالية شبابيك الخدمات المالية الإسلامية استجابة استراتيجية دقيقة للتحديات المتعددة التي تواجهها، بما يحقق التوازن بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات البيئة المصرفية الحديثة. ويمكن تناول أبرز سبل المعالجة كما يلي[1]:

- الانتقاء القيمي للموارد البشرية :إن اختيار العاملين في هذه الشبابيك يجب ألا يقتصر على الكفاءة التقنية فحسب، بل يجب أن يُراعى فيه الانسجام القيمي والالتزام الأخلاقي بالإطار الشرعي الإسلامي، مما يعزز الثقة في أداء هذه الشبابيك ويضمن استقامة المعاملات المالية داخلها.
- تعزيز الرقابة الشرعية المستقلة :تعيين *مراقب شرعي دائم* يمثل صمام أمان شرعيًا، ويضمن الرقابة على كافة العمليات. على أن يتمتع هذا المراقب بالاستقلالية والحياد التام، ما يقي الشبابيك من التأثيرات التي قد تفرضها السياسات التشغيلية للبنك التقليدي الأم، ويعزز نزاهة التطبيق الشرعي.
- بناء القدرات من خلال التكوين المستمر :يتطلب العمل في مجال معقد مثل الصيرفة الإسلامية تكوينًا متجددًا يجمع بين الجوانب الشرعية والتقنية. لذا، ينبغي تنظيم دورات تدريبية متخصصة ومتواصلة للموظفين، بما يتماشى مع التطورات في المعايير الدولية مثل تلك الصادرة عن *هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)*أو *مجلس الخدمات المالية الإسلامية.(IFSB)*
- تحقيق الاستقلال المالي والإداري :لضمان كفاءة الأداء، يُستحسن أن تحظى هذه الشبابيك باستقلال نسبي عن الإدارة التقليدية للبنك، خاصة في ما يخص مصادر الأموال وآليات استخدامها. وقد يتطلب ذلك إصدار تنظيم قانوني خاص يُعطي لهذه النوافذ وضعًا شبه ذاتي ضمن الهيكل المصرفي.
- رفع الوعي المجتمعي والديني :يمثل وعي العملاء أحد أهم عوامل نجاح هذه الشبابيك. إذ لا بد من تعزيز الفهم بأن التعامل مع شبابيك إسلامية ليس خيارًا اقتصاديًا فحسب، بل التزام شرعي يدعم منظومة الاقتصاد الإسلامي، ويجنب المعاملات الربوية المحرّمة.
- التوظيف الإعلامي الواعي :من المهم استغلال وسائل الإعلام في تصحيح المفاهيم الخاطئة حول المالية الإسلامية، والرد على الشبهات المثارة حول مصداقيتها، والترويج للفارق النوعي الذي توفره من حيث المضمون الشرعي والبعد الاجتماعي العادل في المعاملات.

[1] رحماني أحمد، مرجع ذكر سابقا ص:80 بتصرف.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة في موضوع الدراسة .

تحظى الخدمات المالية الإسلامية باهتمام متزايد في الأوساط الأكاديمية والمصرفية، حيث تناولت العديد من الدراسات السابقة مختلف جوانبها، وعليه، سيتم في هذا المبحث استعراض أبرز الدراسات السابقة، وتحليل مناهجها ونتائجها، مع إبراز الإضافة العلمية للبحث الحالي.

المطلب الاول : الدراسات السابقة باللغة العربية .

في هذا المطلب، نسلّط الضوء على أبرز الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت موضوع الخدمات المالية الإسلامية وشبابيك البنوك، وذلك بهدف استعراض مضامينها وتحليل نتائجها بما يخدم الإطار النظري للدراسة الحالية.

أولا :ط. د. ابتسام زنادي د. تقوى قمادي:

ط. د. ابتسام زنادي د. تقوى قمادي."الخدمات المالية الاسلامية من المنظور القديم الى المنظور الحديث – دراسة نظرية حول مسار تطورها للتوجه نحو الشمول المالي-"*مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة* المجلد03,العدد02 (2024)ص333-344.

الاشكالية : كيف يمكن أن تساهم التحولات الحديثة للخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي ؟

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث الى:

- ✓ توضيح مفهوم الخدمات المالية الإسلامية ومبادئها الشرعية.
- ✓ عرض الأساليب التقليدية للخدمات المالية الإسلامية.
- ✓ الوقوف أمام التحولات الحديثة للخدمات المالية الإسلامية للتوجه نحو الشمول المالي.

نتائج الدراسة :

-ساهم استخدام التقنيات الرقمية في تعزيز الشمول المالي ضمن الخدمات المالية الإسلامية.
-سهّلت البنوك الرقمية الإسلامية ومنصات التمويل الجماعي الوصول إلى خدمات مالية مبتكرة وآمنة.
-اعتمدت الخدمات على مبادئ التعاون والتكافل وتجنبت التعاملات الربوية ذات التكاليف المرتفعة.
-ساعدت هذه التحولات في جذب فئات جديدة، خصوصاً الأطفال، الشباب، وأصحاب المشاريع الصغيرة.
-أدى التوسع في تقديم الخدمات إلى رفع كفاءة المعاملات المالية وزيادة شفافيتها.
-أصبح الشمول المالي محوراً أساسياً في تطوير المالية الإسلامية الحديثة.
-ساهمت هذه الجهود في تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة وتوفير فرص اقتصادية أوسع للمجتمعات.

ثانيا :د.دريس رشيد:

د.دريس رشيد ."الخدمات المالية الاسلامية فرصة المصارف الاسلامية في بناء المزايا تنافسية "*مجلة الاقتصاد الجديد* المجلد 02،العدد 11 (2014):342-362.

الاشكالية : هل يمكن أن تكون الخدمات المالية الاسلامية مصدر ميزة تنافسية للمصارف الاسلامية ؟

أهداف الدراسة :

- ✓ إبراز دور الخدمات المالية الإسلامية في بناء المزايا التنافسية للمصارف الإسلامية.
- ✓ دراسة كيفية تكيّف المصارف الإسلامية مع المتغيرات العالمية وعولمة النشاط المصرفي.
- ✓ تحليل أثر الخدمات المالية الإسلامية على تحسين القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية.
- ✓ الكشف عن أهمية تطوير الخدمات المصرفية ومواكبة التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التميز.
- ✓ توضيح كيفية اكتساب المصارف الإسلامية مزايا تنافسية تُمكّنها من اختراق الأسواق الدولية.

البحث في إمكانية اعتماد الخدمات المالية الإسلامية كمصدر رئيسي لميزة تنافسية مستدامة.

نتائج الدراسة:

-تحقق البنوك الإسلامية ميزة تنافسية فريدة عن البنوك التقليدية عبر تقديم خدمات مالية بجودة عالية.

-تقل تكاليف العمليات المصرفية نتيجة قلة الأخطاء وتحسن التحكم في الأداء.

-تتيح جودة الخدمات رفع الأسعار والعمولات وبالتالي تحقيق أرباح أكبر.

-تساعد الخدمات المتميزة على الاحتفاظ بالزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد.

-يصبح الزبائن أنفسهم سفراء للبنك من خلال التوصية به للأصدقاء والزملاء.

-معايير القدرة التنافسية للبنك الإسلامي ترتبط بجودة الإدارة وكفاءة التسيير.

-تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة يسهم في تعزيز التنافسية.

-التدريب المستمر للعاملين ودعم بحوث التطوير المصرفي يعزز الأداء التنافسي.

-وجود توجه تسويقي يستلهم حاجات العملاء ضروري لتحقيق التفوق.

-الاعتماد على روح الفريق المؤهل واستخدام التكنولوجيا الحديثة ضروري لتعزيز التنافسية.

-الحصة السوقية ونسبتها مؤشر مهم على قدرة البنك التنافسية.

-التعامل الفعال مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية أصبح ضرورة للبقاء.

-العولمة فرضت تبني إدارة الجودة الشاملة لمواجهة زيادة المخاطر التنافسية .
-استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل تنافسي ضروري لتحقيق التفوق في السوق المصرفي.

ثالثا :بن بعيبش سلمان :

بن بعيبش سلمان ."تحليل هيكل راس المال ، الربح و المخاطر في البنوك ذات الشبابيك الاسلامية بالجزائر "، مذكرة دكتورة ،جامعة الجزائر 03. 2024.

الإشكالية: ما هو اثر التمويل الإسلامي الذي تقدمه الشبابيك الإسلامية على كل من هيكل رأس المال، الربح و المخاطرة داخل البنوك الجزائرية ؟

أهداف الدراسة:

التعريف بماهية الشبابيك الإسلامية و عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بها، بأمل أن تكون خطوة أخرى تساهم في تحول المنظومة البنكية الجزائرية كليا نحو الصيرفة الإسلامية.

دراسة تجربة الشبابيك الإسلامية داخل بنوك دولية ببلدان رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

عرض تطور المنظومة البنكية في الجزائر بشقيها التقليدي و الإسلامي و أهم الأرقام التي حققتها .

اختبار اثر التمويل الإسلامي لهذه الشبابيك على كل من هيكل رأس المال، الربح و المخاطرة في البنوك الجزائرية.

نتائج الدراسة :

- الشبابيك الإسلامية تعتبر وحدة مستقلة إداريًا أو محاسبيًا داخل فروع البنوك التقليدية، تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في تعبئة الموارد وصيغ الاستثمار.
- إنشاء الشبابيك الإسلامية يتم غالبًا لتحقيق التحول الكلي للبنك إلى بنك إسلامي، أو لإرساء نظام مزدوج (تقليدي-إسلامي)، بهدف تلبية الطلب المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة.
- نجاح نموذج الشبابيك الإسلامية يعتمد على إعداد استراتيجية تركز على توفير متطلبات شرعية وتنظيمية وقانونية، مع رقابة شرعية مستقلة مرتبطة بالبنك المركزي.
- تحتاج الشبابيك إلى تطوير منتجات مالية إسلامية متكاملة، تكون متوافقة مع صيغ التمويل الإسلامي.

- تثير فكرة توفير شبابيك إسلامية داخل البنوك التقليدية جدلًا واسعًا بسبب اختلاف الآراء الشرعية والاقتصادية حولها.
- عند غياب بنك إسلامي مستقل، تصبح الشبابيك الإسلامية ضرورة ملحة لتلبية احتياجات المتعاملين الباحثين عن منتجات متوافقة مع الشريعة.
- حسب تصنيفات "the banker's" و"REFINITIV-ICD"، تشكل أصول الشبابيك الإسلامية نسبة معتبرة من حجم التمويل الإسلامي العالمي.
- تجربة البنك السعودي الفرنسي أظهرت أن اعتماد الشبابيك الإسلامية أثر سلبيًا على السيولة والرفع المالي، ولكنه ساهم في توسيع النشاط الإقراضي.

1. د.دحاك عبد النور :

د.دحاك عبد النور ."إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية:بين الوضعية البنكية و المعيارية الشرعية ".مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 18 ،العدد28 (2022) :ص 199-222.

الإشكالية:ما مدى ملائمة أسلوب "شبابيك الصيرفة الإسلامية" مع الإطار العام للصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على وضعية شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية التابعة للمصارف الربوية وأسباب نشأتها وطبيعة عملها. كما يهدف إلى بيان موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من شبابيك الصيرفة الإسلامية" وحكم التعامل معها. وهذا يأتي قبل البحث في كيفية تفعيل هذه الشبابيك في البنوك الربوية وقبل العمل على إيجاد الآليات ومتطلبات نجاحها في بيئة البنوك الربوية. وأيضا قبل معرفة دورها التمويلي في تعزيز كفاءة البنوك التقليدية في الجزائر. ولا تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات التي تعني بقياس مستوى أداء شبابيك الصيرفة الإسلامية" في البنوك الربوية.

نتائج الدراسة :

- تأخر إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر يعود لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، قانونية، وفكرية.
- من أبرز أهداف إنشاء الشبابيك استقطاب الأموال خارج الجهاز المصرفي ومواجهة صعوبات التمويل التقليدي.
- النظام رقم 20-02 المنظم للصيرفة الإسلامية غير مكتمل من منظور الاقتصاد الإسلامي.

- الشبابيك في الجزائر أُنشئت غالبًا لدوافع تجارية وتسويقية وليس بدوافع شرعية أصيلة.
- الخلط بين التمويل الإسلامي والتقليدي يهز الثقة في المنتجات الإسلامية بسبب تبعية الشبابيك للبنوك التقليدية.
- محاكاة المنتجات التقليدية بأساليب غير شرعية يبعد الصيرفة الإسلامية عن مقاصد الشريعة.
- نجاح الصيرفة الإسلامية يحتاج لإرادة صادقة، التزام بالمبادئ الشرعية، وبيئة أخلاقية متوافقة مع أحكام الإسلام.

رابعا :عزوز أحمد :

عزوز أحمد ."شبابيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر ".مجلة ابحاث إقتصادية معاصرة ،المجلد 05،العدد 01 (2022): ص248-262.

الإشكالية: كيف يمكن وضع آليات لتطوير خيار اللجوء للصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الاسلامي الجزائري في ظل ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية ؟

أهداف الدراسة :

- ✓ إبراز أهمية شبابيك الصيرفة الإسلامية كآلية لتوسيع انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- ✓ تحليل أسباب ضعف حصة البنوك الإسلامية في السوق البنكي الجزائري.
- ✓ دراسة كيفية استغلال البنوك التقليدية لدعم نشاط الصيرفة الإسلامية عبر إنشاء الشبابيك.
- ✓ تسليط الضوء على دور النظام رقم 20-02 في تنظيم وممارسة الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية.
- ✓ البحث عن آليات عملية لتطوير خيار اللجوء للصيرفة الإسلامية وزيادة قدرتها على تعبئة الموارد المالية.

نتائج الدراسة :

- ✓ تأخر تطبيق شبابيك الصيرفة الإسلامية يعود لغياب الإرادة السياسية الكافية، إذ لجأت الحكومة إليها لجذب الأموال غير الرسمية دون قناعة حقيقية، بدليل عدم تعديل قانون النقد والقرض.
- ✓ .فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية يعد مبادرة حسنة لتعزيز العمل المصرفي الإسلامي وتوسيع نشاطه رغم وجود مصارف إسلامية قائمة.
- ✓ القوانين التي أصدرتها السلطات النقدية اقتصرت على تنظيم أساليب التمويل الإسلامي فقط، دون الاهتمام بالصكوك الإسلامية التي تحتاجها الصيرفة الإسلامية.

- ✓ من أبرز تحديات نجاح شبابيك الصيرفة الإسلامية: غياب الاستقلال المالي والإداري عن البنوك التقليدية، مما يستلزم التأكيد على الاستقلال التام عند بداية النشاط.
- ✓ تُمكّن الصيرفة الإسلامية الدولة الجزائرية من تعبئة موارد مالية إضافية لتمويل التنمية، مع ضمان سلامة ومصداقية أكبر مقارنة بالممارسات البنكية التقليدية.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الانجليزية .

في هذا المطلب، نستعرض أبرز الدراسات السابقة المتعلقة بشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، مع التركيز على أهم نتائجها وإسهاماتها العلمية

اولا :بزازوية عبد الحكيم :

Bezzaouya, Abdelhakim. "Evaluation of Islamic Finance in Algeria - Case Study of Islamic Banks and Windows." *Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences Journal*, Relizane University, Algeria, Vol. 20, No. 1, June 2024, 52-41

بزازوية، عبد الحكيم. "تقييم التمويل الإسلامي في الجزائر – دراسة حالة البنوك والنوافذ الإسلامية." مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد 20، العدد 1، يونيو 2024، ص 41-52.

الاشكالية : إلى أي مدى تمكنت صناعة الصيرفة الإسلامية من تمويل الاقتصاد الجزائري؟

أهداف الدراسة :

- التعرف على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر وتحليل تطوره.
- دراسة مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري.
- إبراز أهمية فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الخاصة والعامة ودورها في دعم العمل المصرفي الإسلامي.

نتائج الدراسة :

يشهد التمويل الإسلامي في الجزائر تحسنًا ونموًا عامًا، على الرغم من وجود مصرفين إسلاميين فقط، إلى جانب العديد من الشبابيك الإسلامية التي تم فتحها على مستوى البنوك الخاصة. ومع ذلك، لا تزال نسبة التمويل الإسلامي ضئيلة مقارنة بحجم التمويل الذي تقدمه البنوك التقليدية. وتُعد الجهود الأخيرة للسلطات الجزائرية في فتح شبابيك تقدم منتجات مالية إسلامية خطوة إيجابية نحو رفع

نسبة التمويل الاسلامي الموجه لتنمية . كما ينبغي النظر مستقبلًا في إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية القادرة على المنافسة مع البنوك التقليدية ضمن النظام المصرفي الجزائري.

ثانيا :قموية سفيان . بنداودية وهيبة :

Bendaoudia, Wahiba, and Kamoumia, Soufyane. "An Empirical Study of Factors Affecting Successful Converting to the Islamic Finance through the Islamic Banking Windows in Algeria – A Case Study of CNEP/BANK." *Journal of Economic Integration*, Hassiba Ben Bouali University - Chlef (Algeria), Vol. 10, No. 1, March 2022, pp. 287–306.

بندودية وهيبة، وكمعومية سفيان" .دراسة تطبيقية للعوامل المؤثرة على نجاح التحول نحو التمويل الإسلامي عبر نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة حالة بنك الادخار والاحتياط ".CNEP *مجلة التكامل الاقتصادي*، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف (الجزائر)، المجلد 10، العدد 1، مارس 2022، الصفحات 306-287.

الاشكالية : ما هي العوامل التي تؤثر على نجاح التحول إلى التمويل الإسلامي عبر نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتحديدًا في بنك الادخار والاحتياط(CNEP) ؟

أهداف الدراسة :

- التعرف على العوامل التي تؤثر في التحول الناجح إلى التمويل الإسلامي من خلال نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- التركيز بشكل خاص على حالة البنك الوطني للتوفير و الاحتياطي.(CNEP-Bank)
- تحليل التحديات المتعلقة بفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مثل نقص الموظفين ذوي الخبرة و شكوك العملاء حول توافق الخدمات مع الشريعة.
- تسليط الضوء على أهمية الامتثال لمبادئ الشريعة لجذب المزيد من العملاء إلى النوافذ الإسلامية.

نتائج الدراسة :

- العديد من البنوك أثبتت نجاحها في التحول إلى النظام الإسلامي من خلال نوافذ الصيرفة الإسلامية.
- تُظهر النتائج أن العوامل التي تؤثر بشكل إيجابي على التحول الناجح لبنك CNEP إلى التمويل الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية هي :القوانين والتنظيمات البنكية الداعمة، سوق رأس المال الإسلامي، والموارد البشرية المؤهلة.
- تعتبر القوانين والتنظيمات البنكية الداعمة من أهم العوامل التي ستؤثر بشكل إيجابي على عملية التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي.

- توفر السوق المالية التي تقدم البنية التحتية للصيرفة الإسلامية سيسهل عملية التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.
- تعاني البنوك العامة في الجزائر) وخاصة بنك (CNEP حالياً من انخفاض نمو التمويل الإسلامي من خلال نوافذ الصيرفة الإسلامية، وقد ترغب في تطوير هذا القطاع من التمويل بشكل أكبر. وكخطوة أولية، من الضروري تطوير التشريعات والتنظيمات المناسبة، بالإضافة إلى البنية التحتية الداعمة، بما في ذلك المهارات اللازمة.

ثالثا :سعدان آسيا :

Saadane Assia. "The Islamic windows in the Algerian public banks - A study of the Algerian National Bank's experience." *Abaad Iktissadia Review*. University 8 May 1945, Vol. 13, N° 02, Year 2023, pp. 535-542.

سعدان آسيا" .النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية – دراسة تجربة البنك الوطني الجزائري ".*مجلة أبعاد اقتصادية*، جامعة 8 ماي 1945 . المجلد 13، العدد 02، سنة 2023، الصفحات 535-542.

الاشكالية : هل شهدت أنشطة النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري نموًا كبيرًا؟

أهداف الدراسة :

- التعرف على طبيعة النوافذ المصرفية الإسلامية.
- تحديد الإطار القانوني والتنظيمي لعمليات المصارف الإسلامية في الجزائر.
- تحليل تجربة البنك الوطني الجزائري في اعتماد النوافذ الإسلامية.

نتائج الدراسة :

- الزيادة الكبيرة في الودائع الإسلامية :تم تسجيل زيادة ملحوظة في الودائع الإسلامية في البنك الوطني الجزائري، حيث بلغ معدل النمو 235.85% بين عامي 2020 و2021، مما يعكس جذبًا قويًا للسيولة.
- زيادة كبيرة في عدد حسابات العملاء :تم تسجيل زيادة بنسبة 281.20% في عدد حسابات العملاء بين عامي 2020 و2021، مما يدل على وجود إمكانات كبيرة للتعامل مع النوافذ الإسلامية.

- زيادة في التمويل الإسلامي :شهد البنك الوطني الجزائري زيادة في التمويل الإسلامي بين عامي 2020 و2021، مما يشير إلى زيادة في الطلب على التمويل الإسلامي.
- الاعتماد على تمويل المرابحة :كان هناك اعتماد شبه كامل على طريقة تمويل المرابحة، مع إغفال استخدام أساليب تمويل إسلامية أخرى.

رابعا :عزواوي خالد، بدرويني عيسى :

Azzaoui Khaled, Bedrouni Aissa. "Study and Analysis of an Islamic Finance Window in Algeria - Requirements for Separation of Conventional and Islamic Bank Activities at the Housing Bank Level." *Abaad Iktissadia Review*, Vol. 10, No. 01, 2020, pp. 287-306.

عزواوي خالد، بدرويني عيسى. "دراسة وتحليل نافذة التمويل الإسلامي في الجزائر – متطلبات فصل الأنشطة البنكية التقليدية عن الإسلامية في مستوى بنك الإسكان ".*مراجعة أبعاد اقتصادية*، المجلد 10، العدد 01، 2020، الصفحات 287-306.

الاشكالية : كيف تقوم هذه البنوك التقليدية بفصل الأنشطة: التقليدية والإسلامية؟ وما هي مستويات الفصل التي يحترمها بنك الإسكان؟

أهداف الدراسة :

- تحليل مدى احترام البنوك التقليدية للمبادئ المالية الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بفصل الأنشطة التقليدية عن الأنشطة الإسلامية.
- استكشاف مستوى الفصل بين الأنشطة التقليدية والإسلامية في بنك الإسكان في الجزائر.
- تقييم مستويات الفصل التي تحترمها البنوك التقليدية، وخاصة بنك الإسكان، بما يتوافق مع اللوائح التنظيمية للبنك المركزي الجزائري.
- تقديم تحليل وصفي للنشاط الإسلامي في بنك الإسكان خلال الفترة من 2015 إلى 2018.

نتائج الدراسة :

- ممارسة التمويل الإسلامي :بدأت عدة بنوك في الجزائر بتطبيق التمويل الإسلامي منذ عدة سنوات، لكن لم يتم الاعتراف بها من قبل بنك الجزائر كتمويل إسلامي بل كمنتجات تسويقية من بعض البنوك.
- تطبيق التنظيم الجديد :بفضل التنظيم 18-02 من بنك الجزائر، الذي يحدد شروط تنفيذ العمليات البنكية وفقًا لمبادئ التمويل الإسلامي، سيتم تعميم هذه الممارسة في العديد من البنوك التقليدية في الجزائر.

- تجربة بنك الإسكان :بنك الإسكان بدأ النشاط الإسلامي منذ 4 سنوات، مما منحه ميزة من حيث خبرة الامتثال للشريعة مقارنة بالبنوك المنافسة.
- فصل الأنشطة :يتم احترام ثلاثة مجالات رئيسية للفصل في نافذة بنك الإسكان الإسلامية: الفصل المحاسبي، الفصل في النظام المعلوماتي، ورقابة الشريعة على العمليات.
- الفصل الجزئي للموظفين :على الرغم من الفصل الجزئي بين الأنشطة التقليدية والإسلامية، إلا أن فصل الموظفين بالكامل ليس محققًا بعد، خاصة على مستوى الفروع حيث يتولى نفس المديرين المسؤولية عن كلا النشاطين.
- دور لجنة الشريعة :يتم مراقبة العمليات الإسلامية وفقًا للشريعة بواسطة لجنة الشريعة في البنك، وهو ما يتماشى مع الافتراضات.
- قرارات الإدارة :القرار النهائي بشأن الربح الناتج من نافذة البنك يتخذه المدير العام للبنك التقليدي، حيث يتم تحديد كيفية توزيع الأرباح من قبل مجلس الإدارة.

المطلب الثالث :أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية .

يهدف هذا المطلب إلى توضيح الإضافة العلمية التي يقدمها البحث الحالي من خلال إبراز جوانب التميز التي لم تتناولها الدراسات السابقة بنفس العمق أو السياق التطبيقي.

أولا : مقارنة بين الدراسة الحالية و الدرسات السابقة :

الجدول -01- مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :

مقارنة الدراسة	أوجه الاختلاف		أوجه التشابه	
	متغيرات الدراسة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	أهداف الدراسة
دراسة ط. د. ابتسام زنادي د. تقوى قمادي	التحولات الحديثة في الخدمات المالية الإسلامية ودورها في تحقيق الشمول المالي.اما دراستنا تتعلق بي تطبيق الخدمات الماليةالاسلامية في البنوك التجارية .	توضيح مفهوم ومبادئ الخدمات المالية الإسلامية، استعراض أساليبها التقليدية، وبيان كيف ساهمت التحولات الحديثة (كالرقمنة، التمويل الجماعي، البنوك الرقمية) في تعزيز الشمول المالي.اما دراستنا تهدف تحليل واقع تطبيق الخدمات المالية الإسلامية عبر شباك الصيرفة الإسلامية في وكالة خنشلة لبنك القرض الشعبي الجزائري،	الخدمات المالية الاسلامية	توضيح مفهوم الخدمات المالية الاسلامية
دراسة د.دريس رشيد:	الخدمات المالية الإسلامية كعامل لتحقيق الميزة التنافسية للمصارف الإسلامية. اما دراستنا اختصت بتطبيق الخدمات المالية الاسلامية في شبابيك البنوك التقليدية .	إبراز دور الخدمات المالية الإسلامية في بناء المزايا التنافسية، ودراسة كيفية تكيّف المصارف الإسلامية مع العولمة، مع التركيز على تطوير الخدمات ومواكبة التكنولوجيا الحديثة لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة. اما في ما يخص دراستنا تركز على معرفة واقع تطبيق الخدمات المالية الاسلامية .	الخدمات المالية الاسلامية	

دراسة بن بعيبش سلمان	التمويل الإسلامي المقدم من قبل الشبابيك الإسلامية وأثره على هيكل رأس المال، الربحية، والمخاطرة في البنوك الجزائرية. اختصت دراستنا الخدمات المالية الاسلامية في جانب التمويل الاسلامي .	التعريف بالشبابيك الإسلامية، دراسة تجاربها في البنوك الدولية، وتحليل أثر التمويل الإسلامي الذي تقدمه هذه الشبابيك على رأس المال والربح والمخاطر، في سياق تطوير المنظومة البنكية الجزائرية نحو الصيرفة الإسلامية. اختصت شبابيك الخدمات المالية الاسلامية على المستوى المحلي في الجزائر .	الشبابيك الاسلامية	التعرف عل شبابيك الخدمات المالية الاسلامية .
دراسة د.دحاك عبد النور	الوضعية البنكية والمرجعية الشرعية لشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية. في ميخص دراستنا خضنا في جانب الخدمالت المالية الاسلامية على مستوى شبابيك البنوك التجارية .	التعرف على نشأة ووضعية شبابيك الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية الجزائرية، وتحليل مدى توافقها مع الإطار الشرعي للصيرفة الإسلامية من منظور الاقتصاد الإسلامي، قبل البحث في آليات تفعيلها ومساهمتها التمويلية.	شبابيك الصيرفة الاسلامية	نشاط شبابيك الصيرفة الاسلامية في البنوك التجارية
دراسة عزوز أحمد	دور شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية في تفعيل الصيرفة الإسلامية وتعبئة الموارد المالية. دراستنا اختصت في التطبيق الحقيقي للخدمات المالية الاسلامية .	تحليل دور شبابيك الصيرفة الإسلامية في توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية بالجزائر، دراسة التحديات التي تواجهها، والبحث عن آليات عملية لزيادة قدرتها على تعبئة الموارد المالية في ظل ضعف حصة البنوك الإسلامية في السوق.	شبابيك الصيرفة الاسلامية في بنوك التقليدية	
دراسة بزاوية عبد الحكيم	مدى تطور التمويل الإسلامي في الجزائر من خلال البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية، ومساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني. اختصت	تحليل واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، وتقييم مدى إسهام البنوك والنوافذ الإسلامية في دعم الاقتصاد، مع التركيز على أهمية فتح	الشبابيك الاسلامية	

	دراستنا بجانب الخدمات النالية الاسلامية من التمويل الاسلامي .	شبابيك إسلامية داخل البنوك لتعزيز العمل المصرفي الإسلامي. دراستنا تهدف الى التعرف على واقع التطبيق و ليس تقييم النشاط .		
دراسة قموية سفيان بنداودية وهيبة	شبابيك الصيرفة الإسلامية في بنك الادخار والاحتياط CNEP كحالة تطبيقية للتحول نحو التمويل الإسلامي. اختلاف دراستنا في ان شبابيك الاسلامية مرتبطة بتطبيق الخدمات المالية الاسلامية .	تحليل العوامل المؤثرة في نجاح التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى التمويل الإسلامي عبر الشبابيك الإسلامية، مع التركيز على الجوانب التنظيمية والموارد البشرية وسوق رأس المال الإسلامي في الجزائر.	شبابيك الصيرفة الاسلامية	
دراسة سعدان آسيا	تجربة شباك الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري.اما دراستنا اختصت بتجربة بنك القرض الشعبي الوطني .	تحليل تجربة البنك الوطني الجزائري في اعتماد النوافذ الإسلامية، وتقييم نمو أنشطتها من حيث الودائع، الحسابات، والتمويلات، مع تسليط الضوء على الإطار القانوني والتنظيمي. دراستنا اهتمت بوصف تجربة بنك القرض الشعبي الجزائري .	شبابيك الصيرفة الاسلامية	
دراسة عزواوي خالد، بدرويني عيسى	فصل الأنشطة المصرفية التقليدية عن الإسلامية في بنك الإسكان الجزائري. دراستنا اختصت عنصر شبابيك البنوك التجارية التي بورها تخدم النشاط المصرفي الاسلامي .	تحليل مدى تطبيق مبدأ فصل الأنشطة بين النظامين المصرفي التقليدي والإسلامي في بنك الإسكان، مع تقييم مستويات الفصل المحاسبي، المعلوماتي، والرقابي، ودراسة مدى توافقها مع اللوائح التنظيمية للبنك المركزي الجزائريدراستنا على التعرف الاولي على واقع نشاط شبابيك البنوك	الخدمات الاسلامية	

		التجارية و تطبيق الخدمات المالية الاسلامية .		

عند استعراض الدراسات السابقة، يظهر أن العديد منها ركز على متغير واحد، سواء كان ذلك الخدمات المالية الإسلامية بشكل عام، أو جوانب محددة من خدمات شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية أو التجارية. بينما ربطت دراسات أخرى بين الخدمات المالية الإسلامية ومتغيرات مثل الأداء المالي، ورضا العملاء، والرقابة الشرعية، تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على العلاقة بين تطبيق الخدمات المالية الإسلامية في شبابيك البنوك التجارية وتأثير ذلك على كفاءة العمليات البنكية وأداء العملاء، وهو ارتباط لم يحظَ بالدراسة الكافية في معظم الأبحاث السابقة.

يهدف البحث الحالي إلى إبراز دور شبابيك الصيرفة الإسلامية في تعزيز تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، وقياس تأثير ذلك على الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية، وتقييم مستوى رضا العملاء عن هذه الخدمات. في المقابل، تنوعت أهداف الدراسات السابقة لتشمل:

- تحليل مدى التوافق بين المنتجات والخدمات المالية الإسلامية والضوابط الشرعية.
- دراسة تأثير الرقابة الشرعية على جودة الخدمات المصرفية.
- تقييم أداء شبابيك الصيرفة الإسلامية من حيث الربحية أو جودة الخدمة.
- دراسة رضا العملاء في البنوك الإسلامية أو التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية.

يبرز تميز الدراسة الحالية من خلال هذا التباين في الأهداف، حيث تركز على فهم شامل لأداء شبابيك الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التجارية ، مع التأكيد على التطبيق العملي والتفاعل مع العملاء، مما يساهم في سد فجوة بحثية هامة في هذا المجال.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، نستخلص أن الخدمات المالية الإسلامية تمثل منظومة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وتستهدف تحقيق العدالة والشفافية في المعاملات المالية، مع الامتناع عن الربا والغرر. وتتمثل أهمية هذه الخدمات في دعم الاقتصاد الإسلامي وتعزيز الثقة لدى العملاء الراغبين في التعامل بما يتوافق مع أحكام الدين.

أما شبابيك الصيرفة الإسلامية فهي تمثل نقاط تقديم الخدمات المالية الإسلامية داخل البنوك التشاركية، وتلعب دورًا محوريًا في تسهيل وصول العملاء إلى هذه الخدمات، وضمان توافق العمليات المصرفية مع الضوابط الشرعية. وبالرغم من الأهمية المتزايدة لشبابيك الصيرفة الإسلامية، إلا أن الدراسات السابقة ركزت غالبًا على الجوانب النظرية أو التحليلية لهذه الخدمات دون التعمق في أثر تطبيقها العملي على فعالية العمليات البنكية وجودة الخدمات المقدمة.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

بالقرض الشعبي

الجزائري وكالة خنشلة.

تمهيد :

بعد تناول الإطارين النظري والمفاهيمي للخدمات المالية الإسلامية وشبابيك البنوك التجارية الإسلامية في الفصل الأول، أصبح من الضروري الانتقال إلى الجانب التطبيقي الذي يمثل جوهر هذه الدراسة، من خلال التركيز على تجربة فعلية لأحد البنوك الجزائرية التي تبنت هذا التوجه. وفي هذا السياق، تم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) باعتباره من أوائل البنوك التجارية العمومية في الجزائر التي بادرت بفتح شبابيك إسلامية ضمن شبكتها، استجابة للطلب المتزايد على المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وامتثالاً للتوجهات الرسمية نحو تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات البنكية البديلة.

يسعى هذا الفصل إلى الوقوف على الكيفية التي طُبقت بها الخدمات المالية الإسلامية في هذا البنك، وتحليل مدى فعالية هذه التجربة من حيث الأداء، ومستوى الإقبال، وجودة المنتجات، والتحديات التي واجهت القائمين على تشغيل هذه الشبابيك، سواء من حيث البنية التنظيمية، أو التأطير البشري، أو الإطار التشريعي والتنظيمي.

كما يتضمن هذا الفصل مبحثين مترابطين ؛ حيث نبدأ بعرض عام لمؤسسة بنك CPA من حيث النشأة والتطور وأهم الخدمات التي يقدمها، ثم ننتقل إلى توضيح منهجية الدراسة المعتمدة في هذا البحث من حيث الأدوات والإجراءات التي تم استخدامها لجمع البيانات وتحليلها، و نعرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها في ضوء ما تم التوصل إليه من معطيات، مع ربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة.

المبحث الاول : التعريف بمؤسسة القرض الشعبي الجزائري وكالة خنشلة .

المبحث الثاني :منهجية الدراسة و تحليل النتائج .

المبحث الاول : التعريف بمؤسسة القرض الشعبي الجزائري وكالة خنشلة .

بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) هو أحد أقدم البنوك العمومية في الجزائر، وقد شهد تطورًا ملحوظًا في خدماته منذ تأسيسه .يأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على نشأته ومساره في توسيع وتحديث خدماته، بما في ذلك توجهه نحو الصيرفة الإسلامية.

المطلب الاول : لمحة تاريخية عن بنك –cpa– وكالة خنشلة .

تُعد وكالة خنشلة لبنك CPA إحدى الوكالات التي ساهمت في توسيع الشبكة البنكية محليًا، حيث لعبت دورًا مهما في تقديم مختلف الخدمات المالية لسكان .وسنقدم في هذا المطلب لمحة تاريخية عنها، مع التركيز على مراحل نشأتها وتطور نشاطها.

أولا : التعريف ببنك القرص الشعبي الجزائري .

تستلزم دراسة القرض الشعبي الجزائري الرجوع بإيجاز إلى تطور النظام البنكي في الجزائر، الذي بدأ في ظل الاستعمار سنة 1849 بإنشاء أول مؤسسة لإصدار النقود، وتطور لاحقًا بتأسيس بنك الجزائر سنة 1964. بعد الاستقلال، واجه النظام المصرفي تحديات كبيرة، ما دفع الدولة إلى تبني إصلاحات شاملة لمعالجة الخلل في الأداء والتنظيم، أبرزها صدور القانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك، والذي أكد على استقلالية البنوك وتكييفها مع متطلبات التسيير التجاري الفعّال.

ثانيا : تقديم الوكالة –319– خنشلة :

تأسست وكالة خنشلة التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري سنة 1979، وتخضع لإشراف المديرية الفرعية بباتنة، ضمن شبكة واسعة من الوكالات التي تعمل وفقًا لأحكام القانون التجاري. وتؤدي الوكالة مهام مصرفية متعددة، سنسلط الضوء عليها لاحقًا في هذا البحث.

تفتح الوكالة أبوابها على مدار الأسبوع ما عدا يومي الجمعة والسبت، ويضم طاقمها 24 موظفًا موزعين على مختلف الأقسام والمصالح وفقًا للهيكل التنظيمي المعتمد. وتتمتع بصلاحيات هامة، من بينها منح القروض، لما لها من دور محوري في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الفائدة لكل من البنك والمتعاملين معه.

وفي إطار تطوير خدماتها وتوسيع نطاق نشاطها، تم في مارس 2021 فتح شباك خاص بالخدمات المصرفية الإسلامية، استجابةً للطلب المتزايد على هذا النوع من التمويل وحرصًا على تنويع منتجات البنك بما يتماشى مع متطلبات السوق. وتُعد الوكالة من بين الفروع النشيطة التي تساهم في تعزيز مكانة القرض الشعبي الجزائري على المستوى الوطني[1].

تُعد وكالة القرض الشعبي الجزائري الهيكل القاعدي الأساسي للبنك، حيث تمثل نقطة الانطلاق الأولى للإنتاج وتقديم الخدمات. ومن المهام الجوهرية التي تقوم بها، والمتوافقة مع القواعد المنظمة لنشاط البنك، نذكر ما يلي:

- العمل على توسيع القاعدة التجارية للوكالة من خلال تنشيط النشاط المصرفي في السوق المحلية.
- المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي للبنك عبر رفع جودة الخدمات والنتائج المحققة.
- تنفيذ المهام التجارية الأساسية مثل تقديم الخدمات البنكية للزبائن، تطوير العلاقات معهم ومتابعتها، وإنجاز مخطط النشاط التجاري.
- دراسة الملفات المتعلقة بالتوظيف واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- السهر على التطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالتبادل المصرفي وتنظيم التجارة الخارجية، ومعالجة عمليات الاستيراد والتصدير ضمن الصلاحيات المخولة للوكالة.
- ضمان التسيير المحكم للموارد المالية، بما في ذلك الصندوق، الحساب الجاري البريدي، والتحويلات بين الوكالات.
- متابعة الديون غير المسددة والسهر على تحصيلها بفعالية.
- الإشراف على الحسابات الخاصة بالزبائن وضمان سلامتها وصحتها.
- التسيير الرشيد لميزانية الوكالة والموارد البشرية الموضوعة تحت تصرفها.

ثالثا : الهيكل التنظيمي للوكالة -319- :

- وكالة ولاية خنشلة مقسمة الى : مكتب المدير(Director's Office)
- مكتب نائب المدير(Deputy Director's Office)
- مكتب الأمانة(Secretariat Office)
- مصلحة الصندوق(Treasury Department)

[1] الوثائق المقدمة من قبل موظف الشباك الاسلامي .

- مصلحة القروض(Loans Department)
- مصلحة التجارة الخارجية(Foreign Trade Department)
- مصلحة الإدارة(Administration Department)
- مصلحة المراقبة(Control Department)
- شباك الصيرفة الإسلامية(Islamic Banking Window)

الشكل رقم -2-الهيكل التنظيمي لوكالة خنشلة لبنك القرض الشعبي الجزائري :

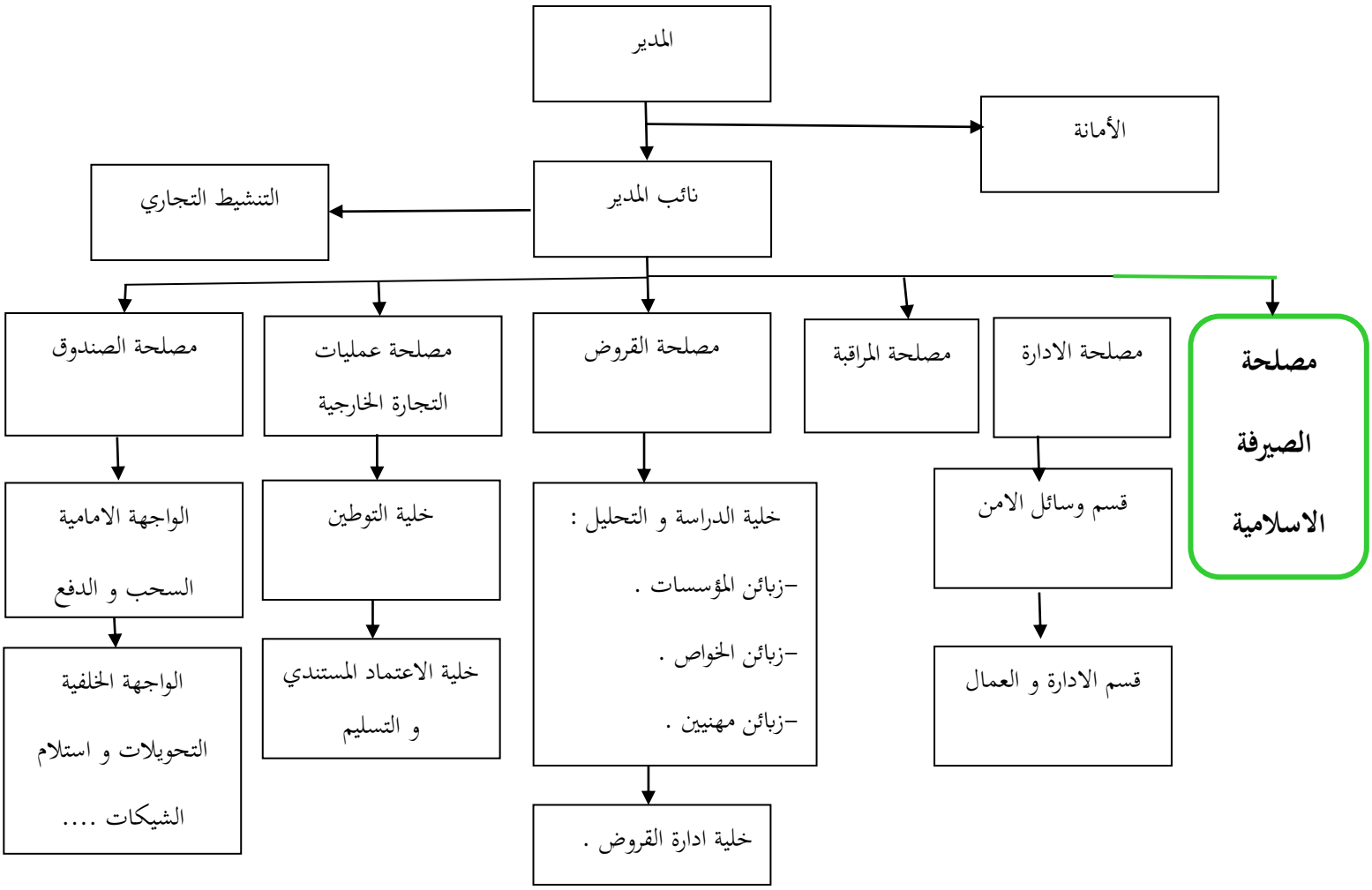

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة معا موظف الشباك الاسلامي بوكالة خنشلة بتاريخ 15 افريل 2025.

المطلب الثاني : الخدمات المصرفية الا سلامية التي يقدمها بنك القرض الشعبي الوطني .

تُعد الخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) جزءاً من جهوده لتلبية حاجات الزبائن الراغبين في معاملات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، نقدمها فيما يلي :

أولا :الخدمات المصرفية الموجهة للشركات :

تقدم نوافذ الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الوطني خدمات مصرفية موجهة خصيصًا للشركات، وتنقسم هذه الخدمات إلى حلول تمويل وتجهيز، وحلول مخصصة للإيداع، وتتمثل فيما يلي[1]:

1) حلول مخصصة للإيداع:

- حساب استثمار إسلامي غير مخصص "تنمية" :

عقد بموجبه يودع الزبون (رب المال) رأس المال لدى البنك (المضارب)، الذي يستثمره في مشاريع مطابقة لأحكام الشريعة بحيث يكون الربح الناتج عن المضاربة مشتركا ومشاعا بين طرفيها وفق نسب توزيع متفق عليها.

يستفيد من حساب الاستثمار الإسلامي غير المخصص "تنمية"

الأفراد/ المهنيون/ المؤسسات/ ذوي جنسية جزائرية وخاضعون للقانون الجزائري .

يتم توزيع الأرباح المحصلة بين البنك وصاحب الحساب "تنمية"بالاعتماد على مبدأ تقاسم الأرباح" وفقا لمفاتيح توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقا.

[1] https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA/%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA 05*05*2025 20 :22

جدول -2- حصة البنك و الزبون حسب فترة الاستثمار .

فترة الاستثمار	حصة البنك	حصة الزبون
من 3 إلى 6 أشهر	%49	%51
من 6 إلى 12 شهرا	%45	%55
من 12 الى 18 شهرا	%35	%65
من 18 الى 24 شهرا	%30	%70
من 24 الى 36 شهرا	%25	%75
من 36 الى 48 شهرا	% 20	%80
من 48 الى 60 شهرا	%15	%85

المصدر : الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري .

- الحساب الجاري الإسلامي :

الحساب الجاري الإسلامي للمهنيين والمؤسسات هو حساب ودائع تحت الطلب يخضع لمبدأ "القرض الحسن" ويسمح بتنفيذ مختلف معاملات الزبون في إطار نشاطه المهني.

خصائص الحساب الجاري الإسلامي :

يسمح الحساب الجاري الإسلامي لصاحبه بتوطين رقم أعماله والاستفادة من جميع المنتجات والخدمات المرتبطة بهذا النوع من الحسابات، وهي:

- عمليات الإيداع والسحب النقدي بالدينار الجزائري
- تحصيل الشيكات.
- عمليات تحويل الأموال الصادرة والواردة.
- الدفع والسحب بصك.
- تسديد الاقتطاعات.
- تسليم الصكوك للمخالصة؛
- تسديد الأقساط ذات الصلة بالتمويل

- التحويلات المستلمة؛
- تنفيذ التحويلات المأمور بها؛
- المصاريف والعمولات البنكية

2) حلول التمويل والتجهيز[1]:

- الإجارة المنتهية بالتمليك عقار/المؤسسات:

الإجارة المنتهية بالتمليك هو وسيلة تمويل تسمح للمؤسسات لامتلاك عقار ،بما في ذلك قطعة أرض ، للاستخدام التجاري أو الصناعي بعد تسديد كل مستحقات ايجار العقار.

هي صيغة تمويل يقوم البنك بموجبها بشراء العقار الذي تختاره المؤسسة لتأجيره لها مقابل إيجار معروف ومتفق عليه مسبقًا.

يمكن للمؤسسة بعد دفع الإيجار الأخير الحصول على العقار المؤجر بسعر رمزي.

تمويل "الإجارة المنتهية بالتمليك عقار/ المؤسسات" مخصص لأي مؤسسة تأسست في الجزائر.

- المرابحة تجهيزات للمؤسسات:

هي عقد بيع لتجهيزات مبرم بين البنك والمؤسسة بسعر التكلفة مضافا اليه هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا يستفيد منها كل مؤسسة تمارس نشاطها في الجزائر وتستوفي الشروط التالية:

قدرة على الاستدانة \تمويل ذاتي يعادل 20 بالمئة من تكلفة المعدات .

يمكن أن يصل مبلغ التمويل الى 100 بالمئة من تكلفة التجهيزات المراد شراؤها. ويتم تحديده على أساس قدرة السداد للمؤسسة، وفقا للقوانين المعمول بها.

[1] https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/ 04*05*2025 23:22 . كتيب التعريف بالخدمات

يتم تحديد المساهمة الشخصية بناء على تكلفة التجهيزات و قدرة السداد المؤسسة و التي تمثل 20 بالمئة من تكلفة التجهيزات على الأقل.

ثانيا : الخدمات المصرفية الموجهة للخواص :

تتنوّع الخدمات المصرفية الموجهة للخواص التي يقدمها بنك القرض الشعبي الوطني عبر نوافذه الإسلامية، وتنقسم إلى تمويل إسلامي وودائع إسلامية، وتتمثل فيما يلي[1]:

1) ودائع إسلامية[2] :

- حساب استثمار إسلامي غير مخصص "تنمية" :

عقد بموجبه يودع الزبون (رب المال) رأس المال لدى البنك (المضارب)، الذي يستثمره في مشاريع مطابقة لأحكام الشريعة بحيث يكون الربح الناتج عن المضاربة مشتركا ومشاعا بين طرفيها وفق نسب توزيع متفق عليها.

- حساب الصك الإسلامي :

هو حساب بالدينار الجزائري يخضع لمبدأ "القرض الحسن."

يسمح حساب الصك الإسلامي بإجراء المعاملات اليومية واستلام الودائع وسداد التزاماته المختلفة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

-حسابات الصك الإسلامي معفاة من مصاريف مسك الحساب.

-يتم اقتطاع العمولات البنكية الخاصة بالعمليات التي تقيد في حساب الصك الاسلامي وتحتسب وفقًا للشروط العامة المعمول بها في البنك.

- حساب التوفير الإسلامي :

هو حساب إيداع (بالدينار الجزائري)، مخصص للأفراد، يسمح لهم بالحصول على عائد ناتج عن استثمار الاموال المودعة فيه على أساس مبدأ المضاربة.

حساب التوفير الإسلامي موجه للأفراد حاملي الجنسية الجزائرية والقصر الممثلين من طرف أوصيائهم، الذين يخول لهم القانون تسيير هذا الحساب الى حين بلوغ اهؤلاء القصر سن الرشد.

[1] https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D8%AE%D9%88%D8%A7%D8%B5 05*05*2025 20 :50

[2] https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/ 04*05*2025 23:22 . كتيب التعريف بالخدمات

- حساب الادخار الإسلامي بدون عائد "إدخاري:"

حساب الادخار الإسلامي بدون عائد "إدخاري" هو حساب مصرفي يتيح للعميل إيداع أمواله وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، دون الحصول على أي فوائد. يهدف هذا الحساب إلى تشجيع الادخار في إطار من الأمان والامتثال لأحكام عدم الربا.

2) تمويل اسلامي[1] :

- تمويل المرابحة عقار: هو تمويل يسمح لكم باقتناء عقار (مسكن جماعي/فردي جديد أو قديم) أو محل بتمويل مطابق لمبادئ الشريعة.

وهوا مخصص جميع الأفراد من جنسية جزائرية والذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- الأهلية القانونية
- السن أقل من 75 سنة.
- دخلا شهريا، منتظما ومستقرا ، يساوي على الأقل 20000 دج

مدة السداد:

- عقار (مسكن جماعي /فردي جديد أو قديم)بحد أقصى 40 سنة بما في ذلك فترة تأجيل (تمنح بناءا على طلب العميل).
- محل بحد أقصى 15 سنة بما في ذلك فترة تأجيل (تمنح بناءا على طلب العميل)

- دعم معدل الهامش:

يتمثل دعم معدل هامش التمويل العقاري الإسلامي في تخفيض معدل الهامش المعتاد المطبق على تمويل العقارات جزئياً. يتم احتساب هذا التخفيض بناءً على دخلكم، مما يسمح بتقليل العبء المالي الذي يقع على عاتقكم لشراء أو بناء مسكنكم.

أنواع المساكن المؤهلة :يمكن الاستفادة من دعم معدل الهامش لمختلف أنواع المشاريع العقارية، مثل:

-شراء مساكن جماعية جديدة؛

[1] https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/ 04*05*2025 23:40 . كتيب التعريف بالخدمات

-بناء مساكن ريفية؛

-بناء مسكن فردي مبني في شكل مجمع أو في إطار العرض العقاري العمومي، في مناطق محددة من ولايات الجنوب والهضاب العليا. (ترد الجداول التي تحدد المناطق الجنوبية والهضاب العليا المعنية بالدعم في الملحق).

معدل الهامش المدعم:

يتمثل معدل الهامش المطبق في:

1% -، عندما يكون دخل المستفيد، مضافًا إليه دخل زوجه عند الاقتضاء، أكبر مرة (01) واحدة من الأجر الوطني الأدنى المضمون وأقل من أو يساوي ستة (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

3% -، عندما يكون دخل المستفيد، مضافًا إليه دخل زوجه عند الاقتضاء، أكبر ستة (06) مرات من الأجر الوطني الأدنى المضمون وأقل من أو يساوي اثني عشر (12) مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون.

- تمويل مرابحة سيارات/دراجة نارية[1] :

المرابحة سيارة/دراجة نارية تمكنكم من اقتناء سيارة او دراجة نارية، جديدة من اختياركم مصنعة أو مركبة في الجزائر، بتمويل مطابق لمبادئ الشريعة.

لتجسيد هذا التمويل يتدخل القرض الشعبي الجزائري بصفة مشتري أول من البائع ليعيد بيعه للزبون مقابل هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا.

جميع الأفراد من جنسية جزائرية والذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- الأهلية القانونية
- سن أقل من 70 سنة.
- دخلا شهريا، منتظما ومستقرا يساوي 30000 دج على الأقل.

مبلغ التمويل:

تمويل المرابحة للسيارات وفقًا للشروط التالية:

- يمكن أن يصل مبلغ التمويل إلى 90 % كحد أقصى من سعر السيارة/ دراجة نارية ؛

[1] https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/ 04*05*2025 23:55 . كتيب التعريف بالخدمات

- تقدر المساهمة الشخصية للزبون ب 10%كحد أدنى من سعرالسيارة/ دراجة نارية
- يصل الحد الأقصى لمبلغ التمويل : السيارة (7.000.000دج) والدراجة النارية 1.000.000 دج
- لا يجوز أن يتجاوز مبلغ القسط الشهري بأي حال من الأحوال 30٪ من صافي الدخل الشهري المستلم بانتظام.

مدة التمويل:

- بالنسة للسيارة فترة السداد تتراوح بين سنة (01) وخمس (05) سنوات.
- بالنسة للدراجة النارية فترة السداد تتراوح بين سنة (01) وخمس (03) سنوات.

بما في ذلك فترة التاجيل التي قد تصل الى 6 أشهر بناءا على طلب الزبون

- تمويل مرابحة تجهيزات:[1]

هو تمويل يسمح للأفراد بالحصول على سلع استهلاكية (الأجهزة المنزلية والإلكترونية والأثاث) وللمهنيين على تجهيزات مهنية.

لتجسيد هذا التمويل يتدخل القرض الشعبي الجزائري بصفة مشتري أول من البائع ليعيد بيعه للزبون مقابل هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا

مبلغ التمويل:

يمكن أن يصل مبلغ التمويل إلى 100% كحد أقصى من ثمن السلعة الاستهلاكية في حدود واحد مليون دينار (2.000.000 دج) على ألا يقل هذا المبلغ عن مئة ألف دينار" 000 100" دينار. ويتم احتساب مبلغ التمويل على بناء على قدرة سداد الزبون.

% 30يجب أن لا يتجاوز القسط الشهري المقتطع

مدة التمويل:

تتراوح فترة السداد بين سنة كحد أدنى و خمس سنوات كحد أقصى بالنسبة للأفراد. بما في ذلك فترة التأجيل التي قد تصل الى 6 أشهر بناءا على طلب الزبون

- الإجارة المنتهية بالتمليك :

[1] https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/ 04*05*2025 23:22 . كتيب التعريف بالخدمات

هي صيغة تمويلية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية يقوم من خلالها البنك باقتناء عقار (أرض للاستخدام السكني، محل, مسكن جماعي فردي جديد أو قديم) بغية تأجيره للزبون مقابل ايجار معلوم ومتفق عليه مسبقا.

شروط الاستفادة من هذا التمويل :

كل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية تتوفر فيه الشروط التالية:

- عمره أقل من 75 سنة بتاريخ تسديد آخر قسط للإيجار.
- ذو دخل منتظم يساوي على الأقل مرة واحدة الراتب الوطني الأدنى المضمون.
- يتمتع بالأهلية القانونية للاقتراض.
- مبلغ الضمان 100% من الزوج او قريب مباشر.

المطلب الثالث : دور البنك في تعزي الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر.

يلعب بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) دورًا محوريًا في دعم وتعزيز الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر، من خلال فتح شبابيك خاصة بالصيرفة الإسلامية وتقديم منتجات متوافقة مع الشريعة . نناقشه في مايلي :

يمثل بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) أحد الأعمدة الرئيسة في المشهد المصرفي الجزائري، ويؤدي دورًا إستراتيجيًا فاعلًا في دعم وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية في البلاد، انسجامًا مع السياسة الوطنية الرامية إلى تنويع الأدوات المالية وتحقيق الشمول المالي. منذ صدور التنظيم 18-02 عن بنك الجزائر، والذي مهد قانونيًا لتطوير التمويل الإسلامي ضمن البنوك التقليدية، باشر بنك CPA باتخاذ سلسلة من الإجراءات المؤسسية والتنظيمية التي تعكس التزامه بتعزيز الصيرفة الإسلامية كخيار مصرفي بديل ومتكامل.

من بين أبرز المبادرات التي تعكس هذا الدور، قيام البنك بفتح 15شباكًا إسلاميًا موزعة على ولايات استراتيجية مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، وتيزي وزو، وهو ما سمح بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الإسلامية لتشمل مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة. كما قام البنك بتأسيس إدارة متخصصة ضمن هيكله التنظيمي تُعنى بتطوير منتجات متوافقة مع الشريعة، بإشراف هيئة رقابة شرعية مستقلة، ما يُعزز ثقة المتعاملين ويمنح مصداقية للممارسات البنكية الإسلامية.

وعلى صعيد الابتكار في الخدمات، قدّم بنك CPA مجموعة من المنتجات الإسلامية التي تشمل :المرابحة للسيارات والسكن والسلع الاستهلاكية، حسابات التوفير بدون فائدة، الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة، والودائع لأجل، وكلها صُممت بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد انعكست هذه الجهود بشكل ملموس في المؤشرات المالية؛ إذ سجل البنك إلى غاية نهاية 2023 فتح أكثر من 13ألف حساب إسلامي، وبلغ حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة عبر نوافذه نحو 7.2مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل نموًا بنسبة تفوق 60%مقارنة بسنة 2021.

في الإطار ذاته، لم يقتصر دور البنك على إطلاق المنتجات، بل تعداه إلى نشر الثقافة المالية الإسلامية من خلال تنظيم حملات توعوية، وورشات تكوينية لفائدة الموظفين والعملاء، بما يضمن تعزيز الإدماج المالي، لاسيما في ظل تدني نسب التعامل مع البنوك في الجزائر، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 53%من الجزائريين لا يمتلكون حسابات بنكية.

كما يتجلى الدور الفعّال للبنك في دعمه لسياسات التمويل الإسلامي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر منتجات تمويلية بدون فوائد تخدم الفئات الريادية، مما يُسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أدوات تمويلية لا ترتكز على الربا، بل على تقاسم المخاطر والعوائد.

المبحث الثاني :منهجية الدراسة و تحليل النتائج .

يتناول هذا المبحث منهجية الدراسة المعتمدة لتحليل تجربة بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) في مجال الصيرفة الإسلامية، من حيث الأدوات المستخدمة والعينة المستهدفة. كما يستعرض نتائج الدراسة وتحليلها لفهم مدى فعالية تطبيق الخدمات المالية الإسلامية بالبنك .

المطلب الاول : منهجية الدراسة و أدوات جمع البيانات .

نشرح في هذا المطلب الادوات المستخدمة في الدراسة لتحليل نشاط الصيرفة الإسلامية لدى بنكCPA ، مع توضيح أدوات جمع البيانات المستخدمة للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.في مايلي :

أولا : المنهج المستخدم في الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة الاستطلاعية في مرحلتها الأولى، والذي يهدف إلى جمع المعلومات النظرية والتمهيد لفهم الظاهرة المدروسة، حيث خُصص الفصل الأول للإطار النظري الذي استعرض فيه الباحث المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصيرفة الإسلامية وشبابيكها داخل البنوك التجارية الجزائرية، مع التركيز على بنك القرض الشعبي الوطني. أما في المرحلة الثانية، فقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، من خلال زيارة ميدانية إلى وكالة خنشلة التابعة لCPA، وإجراء مقابلة مع القائمين على الشباك الإسلامي لجمع بيانات نوعية حول الخدمات المقدمة وطبيعة النشاط في مدة تربص امتدت من 20 افريل الى 05 ماي ، ليتم لاحقاً تحليل هذه البيانات باستخدام أدوات إحصائية مبسطة، كالرسم البياني العمودي والدائرة النسبية، بغرض استخلاص المؤشرات وتفسيرها، مما يُمكّن من تقييم مدى مساهمة الشباك في ترسيخ الصيرفة الإسلامية على المستوى المحلي.

بختصار اعتمدت الدراسة على منهجين :الاستطلاعي في جمع المعلومات النظرية، والوصفي التحليلي في دراسة الحالة الميدانية وتحليل البيانات المستخرجة من وكالة خنشلة لبنك.CPA .

ثانيا : أدوات جمع البيانات :

اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات على مزيج من الأدوات الميدانية والتحليلية، التي ساهمت في تقديم صورة دقيقة وشاملة عن واقع الصيرفة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الوطني، خاصة على مستوى وكالة خنشلة. وقد تمثلت هذه الأدوات فيما يلي:

- المقابلة شبه المهيكلة :أُجريت مقابلة مباشرة مع بعض موظفي الوكالة، خاصة العاملين في الشباك المخصص للصيرفة الإسلامية، حيث تم التطرق إلى الجوانب التشغيلية والإجرائية، إضافة إلى الصعوبات التي تعترض سير العمل، ومدى إقبال الزبائن على هذه الخدمات. ساعدت هذه الأداة على استكشاف أبعاد لا تظهر في الوثائق الرسمية، كما أتاحت فهمًا واقعيًا لتطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية في الشباك .

- تحليل العقود التشغيلية والمطبوعات البنكية :تم جمع عدد من النماذج الرسمية المستخدمة من قبل البنك، مثل طلبات فتح الحسابات الإسلامية، ونماذج طلبات التمويل وفق صيغ المرابحة، بالإضافة إلى وثائق توضيحية تشرح للزبائن الخدمات الإسلامية المتوفرة. وقد تم تحليل هذه النماذج لفهم آلية العمل الداخلي والامتثال للضوابط الشرعية.
- تحليل البيانات الرسمية المنشورة من طرف البنك :تم الرجوع إلى الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الوطني لتحليل البيانات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مثل عدد الشبابيك المفتوحة، طبيعة المنتجات المتاحة، وحجم التمويلات الإسلامية. كما تم استخدام منشورات البنك عبر النشرات الدورية وصفحاته الإلكترونية الرسمية كمرجعية موثوقة تعكس توجهه المؤسسي في مجال الصيرفة الإسلامية.

إن استخدام هذا الطيف المتنوع من أدوات جمع البيانات مكن من تحقيق الت triangulation (مثلثية المنهج)، مما عزز من مصداقية النتائج وحدّ من احتمالات التحيّز البحثي.

المطلب الثاني : عينة الدراسة و تحليل البيانات .

اعتمدت هذه الدراسة في جمع بياناتها وتحليلها على مزيج من الأدوات الكمية والنوعية بهدف تحقيق فهم شامل لتجربة وكالة بنك القرض الشعبي الوطني بخنشلة في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية. وقد تم تناول هذا المطلب عبر ثلاث مراحل متكاملة:

أولاً: أسئلة المقابلة مع مسؤول الشباك :

تم إجراء مقابلات شبه موجهة مع مسؤول الشباك المكلف بمتابعة نشاط الشباك الإسلامي، حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة التي ركزت على طبيعة المنتجات المقدمة، حجم الطلبات، آليات التنفيذ، التحديات المواجهة، ومدى تجاوب الزبائن.و تمثلت الاجوبة في التالي :

المحور الأول: نشأة فتح شباك الخدمات المالية الإسلامية بالبنك [1]:

س- هل جاء فتح الشباك بأمر من الدولة أم استجابة لطلبات الزبائن؟

ج- إن إطلاق مشروع شباك الصيرفة الإسلامية لم يأتِ كنتيجة مباشرة وفورية لضغط الطلب من قبل العملاء، بل كان بمثابة مشروع مُعد له مسبقًا وقيد التحضير .ومع ذلك، فقد لعبت الملاحظة الدقيقة للطلب المتزايد من جانب قاعدة العملاء على الخدمات المالية الإسلامية دورًا هامًا في تسريع وتيرة إطلاقه. وفي نهاية المطاف، اتخذ قرار تفعيل المشروع وتنفيذه بموجب أمر إداري علوي (رأسي).

س-من كان أول من ترأس الشباك عند افتتاحه؟ وهل تم تعيينب من طرف الإدارة المركزية أم بقرار داخلي؟

ج- أول من تراس الشباك هوا الموظف الحالي اي رئيس الشباك تم تعينون من قبل الادارة الخاصة بالوكالة .

المحور الثاني: التنظيم الإداري لشباك الخدمات المالية الإسلامية داخل البنك [2]:

س- هل يظهر شباك الخدمات المالية الإسلامية ضمن الهيكل التنظيمي الرسمي للبنك؟

ج-نعم، يتجلى وجود شباك الخدمات المالية الإسلامية بصفة رسمية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة المصرفية .ويتم تمثيل هذا الشباك كوحدة تنظيمية محددة، غالبًا ما يُشار إليها بمسمى" مصلحة الصيرفة الإسلامية"، مما يؤكد على دمجه المؤسسي ضمن إطار العمل الرسمي للبنك.

س-هل تلقى موظفو الشباك تكوينًا متخصصًا في المالية الإسلامية؟ وهل لديهم خلفية عن الصيرفة الإسلامية؟

[1] المقالبة معا مسؤول شباك وكالة بنك cpa خنشلة بتاريخ 21 افريل 2025 .

[2] المقالبة معا مسؤول شباك وكالة بنك cpa خنشلة بتاريخ 21 افريل 2025 .

ج-لقد تلقّى موظف الشباك الإسلامي تكوينًا متخصصًا في مجال الصيرفة الإسلامية، غير أن هذا التكوين جاء بعد فتح الشباك، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عملية التكوين ما تزال مستمرة، من خلال تنظيم دورات تدريبية متقدمة، في إطار سعي البنك إلى تطوير كفاءات الموارد البشرية وضمان مواكبة مستجدات العمل المصرفي الإسلامي.

.هل يتمتع الشباك الإسلامي باستقلالية إدارية ووظيفية؟ أم أنه يتبع خط سلطة وظيفي مشترك مع باقية الأقسام؟

ج-الشباك الإسلامي لا يتمتع باستقلالية إدارية ووظيفية كاملة، بل يُعد جزءًا من الهيكل التنظيمي العام للوكالة، حيث يخضع لخط سلطة وظيفي مشترك مع باقي الأقسام.

المحور الثالث: الاستقلالية المالية والمحاسبية لشباك الخدمات المالية الإسلامية [1]:

س-هل يتم تخصيص ميزانية مستقلة لشباك المالية الإسلامية؟

ج- الشباك الإسلامي يتمتع بفصل مالي واضح من حيث مصادر الأموال، حيث لا يتم خلط أموال الحسابات الإسلامية بأموال الحسابات التقليدية .

س-كيف تتم المعالجة المحاسبية للعقود الإسلامية مثل المرابحة، المضاربة، الإجارة، وغيرها؟

ج- العقود الإسلامية كعقود المرابحة، والمضاربة، والإجارة، وغيرها، تخضع لمعالجة محاسبية خاصة بها، تختلف عن المعالجات المعتمدة في العمليات التقليدية.

المحور الرابع: طبيعة عمل شباك الخدمات المالية الإسلامية [2]:

س- ما أنواع الحسابات والودائع التي يفتحها الشباك؟

ج- يقدم الشباك جمع انواع الودائع من الحسابات الجارية، الودائع الادخارية، الودائع الاستثماريةأو حساب التنمية كما يوجد ودائع بفائدة و بغير فائدة حسب رغبة الزبون .

س-ما طبيعة الزبائن المتعاملين مع الشباك؟

ج- طبيعة الزبائن المتعاملين مع الشباك الإسلامي تشمل فئات متنوعة، أبرزها الأفراد، والشركات، والمؤسسات بمختلف أنواعها.

س-كيف يتم التكييف الشرعي لهذه الحسابات؟

[1] المقالبة معا مسؤول شباك وكالة بنك cpa خنشلة بتاريخ 21 افريل 2025 .

[2] المقالبة معا مسؤول شباك وكالة بنك cpa خنشلة بتاريخ 21 افريل 2025 .

ج- يتم التكييف الشرعي للحسابات والمنتجات المالية الإسلامية من خلال هيئة شرعية مختصة في الصناعات المالية الإسلامية، تتكون من دكاترة وخبراء في العلوم الشرعية، تتولى إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية المتعلقة بمدى توافق المنتجات والعقود مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المحور الخامس: أنشطة التمويل والاستثمار في شباك الخدمات المالية الإسلامية:[1]

س-ما هي أنواع العقود والمنتجات الإسلامية التي يقدمها الشباك؟

ج- تتضمن العقود والمنتجات الإسلامية التي يقدمها الشباك باقة متكاملة، يأتي في مقدمتها عقد المرابحة بمختلف أنواعه (مرابحة استهلاكية، مرابحة عقارية، مرابحة للسيارات وغيرها)، إلى جانب عقد الإجارة، الذي يُستخدم في تمويل اقتناء التجهيزات والمعدات.

س- كيف تُصنف هذه المنتجات حسب الأجل؟

ج- تُصنف المنتجات المالية الإسلامية المقدّمة من قبل شباك الصيرفة الإسلامية حسب مدة استحقاقها إلى ثلاثة أنواع رئيسية: منتجات قصيرة الأجل، وهي تلك التي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة، وتُستخدم غالباً لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية العاجلة؛ ومنتجات متوسطة الأجل، تمتد ما بين سنة إلى خمس سنوات، وتناسب غالباً تمويل التجهيزات والمعدات؛ وأخيراً، منتجات طويلة الأجل، تفوق مدتها الخمس سنوات.

س- ما هي القطاعات المستهدفة بالتمويل؟

ج- تستهدف خدمات التمويل الإسلامي التي يقدمها شباك الصيرفة الإسلامية مختلف القطاعات الاقتصادية دون تمييز، حيث تشمل قطاعات: التجارة، الصناعة، الخدمات، السكن، الزراعة، إضافة إلى التمويل بالتقسيط،

س- من هم الزبائن المستفيدون من التمويل؟

ج- تشمل الفئات المستفيدة من خدمات التمويل الإسلامي المقدّمة عبر شبابيك بنك CPA كلًّا من الأفراد، والشركات، إضافةً إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المحور السادس: الرقابة الشرعية والاستقلالية الرقابية:[2]

ج-هل توجد رقابة شرعية داخلية أو خارجية على أنشطة الشباك الإسلامي؟ وكيف يتم تنفيذها؟

س- تخضع أنشطة الشباك الإسلامي في بنك CPA لرقابة شرعية خارجية، وذلك من خلال هيئة إفتاء مختصة في الصناعات المالية الإسلامية. وتُفعّل هذه الرقابة عند الرغبة في تسويق منتج مالي إسلامي جديد، حيث يتم عرضه على

[1] المقالبة معا مسؤول شباك وكالة بنك cpa خنشلة بتاريخ 21 افريل 2025 .

[2] المقالبة معا مسؤول شباك وكالة بنك cpa خنشلة بتاريخ 21 افريل 2025 .

الهيئة المذكورة للتأكد من مطابقته لأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية. وفي حال استيفاء المنتج للمعايير الشرعية، تُمنح الموافقة الرسمية لتسويقه.

ج-هل تخضع الرقابة للجنة فتوى داخلية؟ أم يتم الرجوع للمجلس الإسلامي الأعلى؟

س- في السياق الجزائري، وبالأخص فيما يتعلق بشبابيك الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية مثل بنكCPA ، لا توجد إلى الآن لجان شرعية دائمة داخلية خاصة بالبنك، كما هو الحال في البنوك الإسلامية الكاملة.

وبدلًا من ذلك، يتم الرجوع إلى هيئة خارجية للإفتاء الشرعي عند الحاجة، وغالبًا ما يُستشار في ذلك المجلس الإسلامي الأعلى أو شخصيات فقهية معتمدة ومتخصصة في المالية الإسلامية، لتقييم مدى توافق المنتجات المصرفية الجديدة مع أحكام الشريعة.

المحور السابع: تقييم تجربة الشباك الإسلامي داخل البنك[1] :

س-ما هو عدد الزبائن المتعاملين مع الشباك؟ وما أنواعهم ؟

ج- على الرغم من عدم إمكانية تحديد العدد الدقيق للمتعاملين مع الشباك الإسلامي في الوقت الحالي، تشير التقديرات المتاحة إلى أن إجمالي عدد العملاء قد تجاوز عتبة 1200 متعامل .وتتوزع هذه القاعدة من العملاء على شريحتين رئيسيتين :الأفراد والمؤسسات على اختلاف أنواعها.

س- ما هي القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالتمويل لحد الان ؟

ج- يسعى شباك الصيرفة الإسلامية في وكالة خنشلة التابعة لبنك القرض الشعبي الوطني إلى تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية دون استثناء، بما في ذلك القطاع التجاري، والخدماتي، والصناعي، والسكني، والزراعي. غير أن الواقع العملي يُظهر أن الإقبال الأكبر يتركز حالياً على القطاعين الخدماتي والتجاري، في حين يُسجل ضعف نسبي في الطلب على التمويلات من قبل الفاعلين في القطاع الصناعي على مستوى الولاية، رغم أن الشباك يبقى مفتوحًا ومتاحًا أمام جميع الأنشطة والقطاعات الراغبة في الاستفادة من التمويل الإسلامي.

س- ما هو حجم التمويل الممنوح من طرف الشباك؟

ج- أشار المكلفون بالشباك الإسلامي في وكالة خنشلة إلى أن حجم التمويل الإسلامي الممنوح يُعد متوسطًا نسبيًا، ويعود ذلك إلى طبيعة الإقبال المسجل من قطاعات محددة، لاسيما القطاع الخدمي (مثل الصيدليات وبعض الأنشطة التجارية الأخرى). بينما يبقى الإقبال من القطاعات الأخرى كالصناعي والزراعي أقل، ما يجعل التمويل الموجه محدودًا

[1] المقالبة معا مسؤول شباك وكالة بنك cpa خنشلة بتاريخ 21 افريل 2025 .

من حيث القيمة الإجمالية مقارنة بالإمكانات المتوفرة لدى الشباك. رغم القدرة على التمويلات الكبير للقطاعات التي تحتاج تمويل اكبر .

س–ما هو تقييم الإدارة العامة لأداء وواقع الشباك الإسلامي؟

ج– ترى إدارة الوكالة أن أداء الشباك الإسلامي يُظهر ديناميكية متنامية، حيث يُلاحظ تضاعف عدد الزبائن وتزايد حجم المعاملات بشكل تدريجي، ما يعكس ثقة متزايدة في هذا النمط من الخدمات. ومع ذلك، فإن الواقع التشغيلي يكشف عن حاجة ملحّة لتعزيز الجانب البشري، خاصة وأن المسؤول عن تسيير الشباك يجمع بين مهام رئيس الشباك وموظف التنفيذ، ما يُشكل عبئًا على سير العمل ويحد من قدرة الشباك على تلبية الطلب المتزايد بالكفاءة المرجوة.

س– ما هي المنتجات والعقود المالية الإسلامية الأكثر استخدامًا؟

ج– تُعد مرابحة العقار ومرابحة التجهيز من أكثر المنتجات المالية الإسلامية استخدامًا على مستوى الشباك، نظرًا لملاءمتها لاحتياجات الأفراد والمؤسسات.

س– ما هي الملاحظات العامة حول الشباك من حيث التوسع، التطوير، أو الأداء؟

ج–تُظهر التحليلات العامة لأداء الشباك الإسلامي اتجاهًا ملحوظًا نحو التوسع الأفقي، ويتجلى ذلك بصفة خاصة في زيادة الكادر الوظيفي المخصص لأقسام الصيرفة الإسلامية ضمن الفروع التقليدية. يُعزى هذا التوجه الاستراتيجي إلى ضرورة تحسين الكفاءة التشغيلية وتلبية الطلب المتنامي على المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المحور الثامن: التحديات والصعوبات التي تواجه الشباك الإسلامي[1] :

س–هل يواجه الشباك منافسة داخلية بين فروع البنك التقليدية؟

ج– نعم، من الوارد أن يشهد الشباك الإسلامي التابع لوكالة ولاية خنشلة منافسة داخلية مع فروع أخرى للمؤسسة المصرفية، لا سيما تلك المتمركزة في الولايات الكبرى التي تتميز بقاعدة عملاء أوسع .قد تسعى هذه الفروع ذات الحجم الأكبر إلى استقطاب شريحة أوسع من المتعاملين الراغبين في الخدمات المصرفية الإسلامية،

س–ما هي أبرز التحديات التي تواجه الشباك؟

ج– تُعد استمرارية المفاهيم الخاطئة لدى جزء من الجمهور حول طبيعة الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية من أبرز التحديات التي تواجه نمو وتوسع الشباك الإسلامي. يتجلى هذا التحدي في اعتقاد بعض العملاء بأن هذه الخدمات تخلو تمامًا من أي شكل من أشكال العائد أو الربح، وهو تصور ينافي الآليات الأساسية للتمويل الإسلامي القائم على هياكل مثل المشاركة والمرابحة والإجارة وغيرها من الأدوات المشروعة.

[1] المقالبة معا مسؤول شباك وكالة بنك cpa خنشلة بتاريخ 21 افريل 2025 .

ثانيا : تحليل الوثائق الرسمية:

في إطار دعم الدراسة الميدانية وتحقيق قدر أكبر من الموضوعية، تم الحصول على مجموعة من الوثائق الرسمية الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية بوكالة بنك القرض الشعبي الوطني – (CPA) خنشلة، والتي تخص منتج المرابحة للتجهيزات الموجهة للأفراد، باعتباره من أكثر العقود الإسلامية تداولًا واستعمالًا لدى الزبائن وفق ما تم التأكيد عليه من طرف مسؤول الشباك.

وقد شملت هذه الوثائق ما يلي:

- طلب شراء من طرف الزبون
- وعد بالشراء من طرف البنك
- عقد وكالة بين البنك والزبون
- اتفاقية شراء التجهيزات من المورد

اتفاقية بيع التجهيزات للزبون

وفيما يلي عرض مفصل لمحتوى كل وثيقة، وتحليلها من حيث الشكل والمضمون:

1. وثيقة طلب الشراء[1] (Demande d'Acquisition)

تشكل هذه الوثيقة الخطوة الأولى في العملية التمويلية، حيث يقوم الزبون بتحديد طبيعة التجهيزات المطلوبة، المورد المقترح، والسعر المبدئي.

التحليل:

تعكس الوثيقة احترام مبدأ "الطلب السابق للتملك"، وتبرز دور البنك كطرف ممول وليس مجرد وسيط. كما أنها تُظهر بوضوح بيانات الزبون والسلعة المطلوبة، مما يُسهم في ضبط العلاقة التعاقدية لاحقًا.

2. وثيقة الوعد بالشراء[2](Promesse d'Achat)

تصدر هذه الوثيقة من طرف البنك كتعهد بشراء التجهيزات من المورد المقترح، على أن تُباع لاحقًا للزبون.

التحليل:

[1] العقد مرفق ضمن الملاحق في نهاية البحث .

[2] العقد مرفق ضمن الملاحق في نهاية البحث .

يُعد هذا الالتزام المسبق أحد أعمدة المرابحة للآمر بالشراء، ويبرز من خلال الوثيقة التزام البنك بتطبيق مبدأ التملك الحقيقي للسلعة قبل إعادة بيعها، مما يعزز المشروعية الشرعية للعقد.

3. عقد الوكالة[1](Contrat de Mandat)

ينص على تفويض الزبون كممثل للبنك في استلام التجهيزات من المورد بعد عملية الشراء.
التحليل:
يتيح هذا الترتيب القانوني للبنك الحفاظ على ملكيته للسلعة إلى حين تسليمها، دون الإخلال بأحكام الحيازة، ويُعد إجراءً متسقًا مع المعايير المحاسبية الشرعية الخاصة بعقود التمويل.

4. اتفاقية شراء التجهيزات من المورد[2](Contrat d'Achat avec le Fournisseur)

تُثبت هذه الوثيقة تملك البنك الفعلي للسلعة من خلال عقد شراء مع المورد قبل إعادة بيعها للزبون.
التحليل:
تؤكد هذه الوثيقة الامتثال لشرط التملك ونقل الضمان للبنك، وهي نقطة جوهرية في تجنب شبهة الربا المحرم شرعًا في حال عدم تملك السلعة فعليًا.

5. اتفاقية بيع التجهيزات للزبون[3](Contrat de Vente avec le Client)

تتضمن كافة بنود عقد البيع من حيث السعر الأصلي، هامش الربح، مدة السداد، وجدولة الأقساط.
التحليل:
يتضح من خلال هذه الاتفاقية اعتماد مبدأ الشفافية في تسعير العقد وتحديد كافة التفاصيل بدقة، بما يتماشى مع الضوابط التي أقرتها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.(AAOIFI)

ثالثا : تحليل البيانات والإحصاءات الرسمية:

في هذا القسم، نُسلّط الضوء على تحليل البيانات والإحصاءات الرسمية المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) خلال الفترة من 2021 إلى 2024 .يهدف هذا التحليل إلى تقييم أداء البنك في هذا المجال، مع التركيز على مؤشرات رئيسية مثل حجم الودائع، عدد الحسابات الإسلامية، حجم التمويلات، وتوسع

[1] العقد مرفق ضمن الملاحق في نهاية البحث .
[2] العقد مرفق ضمن الملاحق في نهاية البحث .
[3] العقد مرفق ضمن الملاحق في نهاية البحث .

الشبكة المصرفية الإسلامية .تم اعتماد البيانات من مصادر رسمية موثوقة، بما في ذلك التقارير السنوية لبنك الجزائر والتقارير الصحفية الصادرة عن وكالة الأنباء الجزائرية.

1. تطور الشبكة المصرفية الإسلامية(2021–2024) :

➢ التوسع التدريجي في البنية التحتية :

شهد بنك القرض الشعبي الجزائري نموًا ملحوظًا في عدد الشبابيك الإسلامية، حيث ارتفع من 91 شباكًا في عام 2021 إلى 103 شبابيك بحلول عام 2024. هذا التوسع يعكس استراتيجية البنك في تعزيز خدمات الصيرفة الإسلامية وتلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمات[1].

➢ افتتاح أول وكالة إسلامية مستقلة :

في عام 2024، تم افتتاح أول وكالة مخصصة بالكامل للصيرفة الإسلامية، مما يمثل خطوة مهمة نحو تقديم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة. هذه الخطوة تعزز من مكانة البنك في السوق وتلبي احتياجات العملاء الباحثين عن حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

➢ التغطية الجغرافية :

يُظهر التوزيع الجغرافي للشبابيك الإسلامية التزام البنك بتوفير خدماته عبر مختلف مناطق الجزائر، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة العملاء.

الجدول –3–تطور الشبكة المصرفية الإسلامية(2021–2024) لبنك cpa .

السنة	عدد الشبابيك الاسلامية	عدد الوكالات الاسلامية
2021	91	–
2022	93	–
2023	96	–
2024	103	1

من اعداد الباحثين : بالاستعانة بالرقام المتحصل عليها من موقع وكالة الانباء الجزائرية .

[1] https://www.aps.dz/ar/ وكالة الانباء الجزائرية 45: 20 , 07/05/2025

يعكس الجدول نموًا تدريجيًا في عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية من 91 شباكًا سنة 2021 إلى 103 شباكًا في 2024، مع تسجيل أول وكالة إسلامية مستقلة فقط في 2024.

هذا التوسع يبدو محدودًا مقارنة ببنوك مثل السلام أو البركة التي اعتمدت على وكالات إسلامية منذ البداية. اعتماد البنك المعني على الشبابيك فقط قد يُضعف من تميّز الهوية الإسلامية لخدماته. بالمقابل، يُظهر التدرج نوعًا من الحذر في التوسع،

شكل -3- يوضح عدد الشبابيك الاسلامية و الوكالات الاسلامية من سنة 2021 الى 2024 .

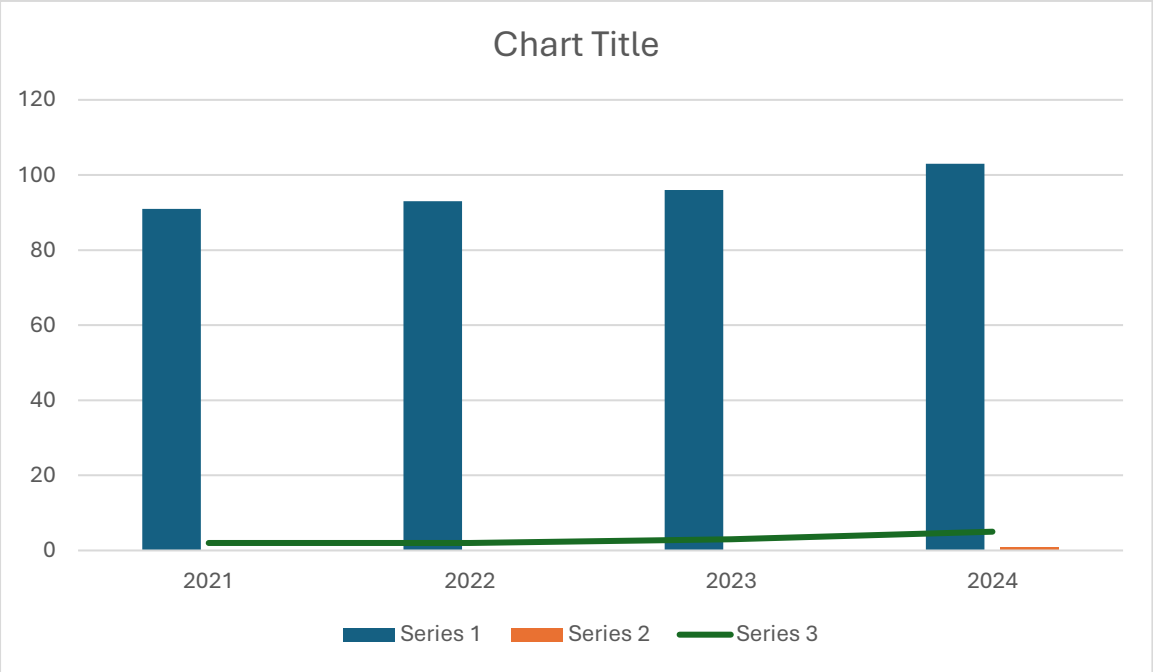

2. تطور حجم التمويلات الإسلامية(2021–2024) :

نمو التمويلات الاستثمارية :

شهدت التمويلات الإسلامية في بنك CPA نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من 6 مليار دج في أبريل 2024 إلى 7 مليار دج في سبتمبر 2024. يُعزى هذا النمو إلى التركيز المتزايد على تمويل المشاريع الاستثمارية، والتي استحوذت على حوالي 5 مليار دج من إجمالي التمويلات[1].

[1] https://www.aps.dz/ar/ وكالة الانباء الجزائرية55: 20 , 07/05/2025

تنويع المنتجات التمويلية:

يعمل البنك على توسيع باقة منتجاته التمويلية الإسلامية لتشمل صيغًا جديدة مثل الاستصناع والسلم، بهدف تلبية احتياجات المستثمرين وتمويل دورة استغلال النشاط.

زيادة الطلب على التمويلات الاستهلاكية والعقارية :

بالرغم من التركيز على التمويلات الاستثمارية، إلا أن التمويلات الاستهلاكية والعقارية نالت الحصة الأكبر من حيث عدد التمويلات الإسلامية، مما يدل على الطلب المتزايد من الأفراد على هذه الصيغ التمويلية.

الجدول -4- تطور حجم التمويلات الإسلامية(2021–2024) في بنك cpa.

السنة	قيمة التمويل الاسلامي (مليار دج)	ملاحظات
2021	-	لم تتوفر بيانات
2022	-	لم تتوفر بيانات
2023	6	تم توجيه جزء كبير منها للمشاريع الاستثمارية
2024	7	جوالي 5 مليار كبير منها للمشاريع الاستثمارية

من اعداد الباحثين : بالاستعانة بالرقام المتحصل عليها من موقع وكالة الانباء الجزائرية .

يعكس الجدول تأخر بنك CPA في توفير بيانات حول التمويلات الإسلامية خلال عامي 2021 و2022، مما يشير إلى انطلاقة متأخرة أو ضعف في التوثيق.

ابتداءً من 2023، بدأ البنك بتقديم تمويلات فعلية بلغت 6 مليار دج، وارتفعت إلى 7 مليار دج في 2024.

تُظهر الملاحظات أن أغلب هذه التمويلات وُجّهت نحو مشاريع استثمارية، ما يدل على توجه تنموي في السياسة التمويلية.

رغم النمو، يبقى حجم التمويل محدودًا مقارنة ببنوك إسلامية أخرى تعتمد على تنويع أوسع في المنتجات والقطاعات.

3. تطور الودائع الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري(2021–2024) :

شهدت الودائع الإسلامية في بنك CPA نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 2021 إلى 2024، حيث ارتفعت من 14.01 مليار دج في نهاية 2021 إلى 44 مليار دج في سبتمبر 2024. هذا النمو يعكس زيادة الثقة في المنتجات المصرفية الإسلامية وتوسع قاعدة العملاء الباحثين عن حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية[1].

- تسارع وتيرة النمو في السنوات الأولى :

بلغت نسبة النمو السنوي في الودائع الإسلامية 107% بين نهاية 2021 ونهاية 2022، مما يدل على استجابة قوية من السوق للمنتجات الإسلامية المقدمة من البنك. وعلى الرغم من تباطؤ النمو في السنوات اللاحقة، إلا أنه استمر بوتيرة إيجابية، حيث سجلت الودائع نموًا بنسبة 17.2% في 2023 و29.4% حتى سبتمبر 2024.

الجدول –5– تطور الودائع الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري(2021–2024) .

السنة	قيمة الودائع (مليار دج)	نسبة النمو السنوي(%)
2021	14.01	—
2022	29	107%
2023	34	17.2%
2024	44	29.4%

من اعداد الباحثين : بالاستعانة بالرقام المتحصل عليها من موقع وكالة الانباء الجزائرية .

شهدت ودائع الصيرفة الإسلامية في بنك CPA نموًا كبيرًا، حيث ارتفعت من 14.01 مليار دج سنة 2021 إلى 44 مليار دج في الجزائر سنة 2024 .

أعلى نسبة نمو سُجلت في 2022 (107%)، وهو تطور يفوق بعض البنوك العمومية التي بدأت النشاط الإسلامي قبل CPA.

رغم تباطؤ وتيرة النمو لاحقًا، إلا أن الأداء يبقى جيدًا مقارنة ببنك BNA الذي سجل نمواً أبطأ في السنوات الأولى.

يدل ذلك على تصاعد ثقة الزبائن في النوافذ الإسلامية لCPA ، رغم حداثة تجربته مقارنة ببنوك متخصصة.

[1] وكالة الانباء الجزائرية30: 21 , 07/05/2025 https://www.aps.dz/ar/

4. تطور عدد الحسابات الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري (2024–2021) :

➢ نمو متسارع في عدد الحسابات الإسلامية :

شهد بنك القرض الشعبي الجزائري نموًا ملحوظًا في عدد الحسابات الإسلامية خلال الفترة من 2022 إلى 2024. ارتفع عدد الحسابات من 21,500 في أوت 2022 إلى 107,000 في جوان 2024، مما يعكس زيادة الوعي والثقة في المنتجات المصرفية الإسلامية[1].

➢ تضاعف عدد الحسابات في عام واحد :

بين أوت 2022 وأوت 2023، تضاعف عدد الحسابات الإسلامية تقريبًا، حيث بلغ النمو 96.7%. هذا النمو السريع يدل على فعالية استراتيجيات البنك في جذب العملاء إلى الصيرفة الإسلامية.

➢ استمرار النمو في عام 2024:

استمر النمو في عام 2024، حيث ارتفع عدد الحسابات من 59,000 في أفريل إلى 107,000 في جوان، بنسبة نمو بلغت 81.4% خلال شهرين فقط. هذا يشير إلى تسارع وتيرة التحول نحو الصيرفة الإسلامية بين العملاء.

الجدول -6-: تطور عدد الحسابات الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري(2024–2021) :

السنة	عدد الحسابات الاسلامية	نسبة النمو السنوي(%)
نهاية 2021	لا توجد بيانات منشورة	—
شهر أوت 2022	21,500	—
شهر أوت 2023	42,300	96.7%
شهر أفريل 2024	59,000	39.5%
شهر جوان 2024	107,000	81.4%

من اعداد الباحثين : بالاستعانة بالرقام المتحصل عليها من موقع وكالة الانباء الجزائرية .

[1] https://www.aps.dz/ar/ وكالة الانباء الجزائرية45: 21 , 07/05/2025

يُظهر الجدول نموًا متسارعًا في عدد الحسابات الإسلامية ببنكCPA ، من 21,500 حساب في أوت 2022 إلى 107,000 حساب في جوان 2024.

أبرزت سنة 2023 قفزة نوعية بنسبة نمو بلغت 96.7%، ما يعكس توسعًا سريعًا في قاعدة الزبائن المهتمين بالخدمات الإسلامية.

مقارنة ببنوك عمومية أخرى، يُعد هذا التطور لافتًا، خاصة إذا علمنا أن بعض البنوك احتاجت وقتًا أطول لتحقيق أرقام مماثلة.

هذا النمو يعكس فعالية الحملات الترويجية والثقة المتزايدة في الصيرفة الإسلامية لدى بنك CPA خلال فترة قصيرة.

المطلب الثالث : مناقشة النتائج و تفسيرها .

يهدف هذا المطلب إلى مناقشة أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال المقابلات وتحليل الوثائق والبيانات، مع تفسير دلالاتها في ضوء الواقع العملي لشبابيك الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري.

أولا : مناقشة النتائج المتحصل عليها من وكالة القرض الشعبي الجزائري بخنشلة :

يقدم هذا التحليل مناقشة علمية معمقة للنتائج المستخلصة من المقابلات التي أُجريت لتقييم تجربة وكالة خنشلة التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية. وقد تم تنظيم التحليل وفقًا للمحاور الرئيسية التي تناولتها المقابلات.

1. النشأة: أولوية الاعتبارات الإدارية على دوافع الطلب

تشير نتائج المقابلات إلى أن قرار إنشاء الشباك الإسلامي في وكالة خنشلة لم يكن مدفوعًا بشكل أساسي بضغط الطلب من قبل العملاء. بل يعكس بالأحرى توجهًا استراتيجيًا مركزيًا تبنته إدارة البنك. يمكن تفسير ذلك على أنه يعكس رؤية المؤسسة للصيرفة الإسلامية كخيار استثماري استراتيجي، وليس بالضرورة استجابة مباشرة لمتطلبات السوق المحلية.

يتسق هذا الاستنتاج مع الفرضية التي ترى أن دخول البنوك العمومية الجزائرية إلى قطاع الصيرفة الإسلامية تم من خلال قرارات إدارية عليا، وهو ما قد يفسر جزئيًا البطء النسبي في تكيف هذه الشبابيك مع خصوصيات واحتياجات السوق المحلية.

2. التنظيم الإداري: استقلال وظيفي محدود ضمن الهيكل التقليدي

على الرغم من إنشاء "مصلحة" مخصصة للصيرفة الإسلامية داخل الوكالة، إلا أن الشباك لا يزال يخضع للسلطة المباشرة للمدير العام للوكالة. يُظهر هذا الهيكل التنظيمي نمطًا من الدمج الإداري الذي لا يفضي إلى فصل وظيفي تام بين الشباك والأقسام الأخرى.

يُحتمل أن يؤدي هذا القيد على الاستقلالية التشغيلية إلى التأثير سلبًا على قدرة الشباك على الابتكار وتقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بفعالية. ويرجع ذلك بشكل خاص إلى الاختلافات الجوهرية في طبيعة العمليات بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي.

3. الاستقلالية المالية: فصل محاسبي واضح واستقلالية غير مكتملة

يُعد الفصل المحاسبي والمالي بين أموال الشباك الإسلامي وأموال البنك التقليدية خطوة إيجابية نحو تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية.

ومع ذلك، فإن غياب الاستقلالية المالية الكاملة، والمتمثل في عدم وجود "ميزانية مستقلة" و"نظام مالي ذاتي" للشباك، يحد من القدرة على إجراء تقييم دقيق لأدائه المالي. ونتيجة لذلك، يصبح الأداء المالي للشباك تابعًا للأداء العام للبنك.

4. طبيعة العمل: تنوع المنتجات وتباين العملاء

يشير توفير جميع أنواع الحسابات المصرفية (جارية، ادخارية، استثمارية) إلى اكتمال البنية التحتية المصرفية الأساسية للشباك.

ومع ذلك، فإن تقديم منتجات تقليدية قائمة على الفائدة جنبًا إلى جنب مع المنتجات الإسلامية قد يؤدي إلى إرباك العملاء وتقويض الهوية المتميزة للشباك. ويزداد هذا التحدي حدة في ظل المستوى المحدود للوعي لدى بعض العملاء بالتمييز بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية.

5. التمويل: التركيز على المنتجات الأساسية والقطاعات المختارة

يعكس اعتماد الشباك بشكل رئيسي على المرابحة والإجارة اتجاهًا نحو المنتجات الأقل تعقيدًا من الناحية الشرعية، وهو ما يمكن تفسيره على أنه نتيجة لمحدودية الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية على المستوى المحلي.

علاوة على ذلك، فإن التركيز على القطاعين التجاري والخدمي، في مقابل التمويل المحدود للقطاعين الزراعي والصناعي، يشير إلى وجود حذر في التوسع الاستثماري. وقد يُعزى هذا الحذر إلى اعتبارات تتعلق بإدارة المخاطر أو نقص التخصص في هذه القطاعات.

6. الرقابة الشرعية: غياب الهيكلة الداخلية المتخصصة

يُعد الاعتماد على هيئات فتوى خارجية مؤشرًا على عدم وجود لجنة شرعية داخلية دائمة، مما يقلل من الاستقلالية الشرعية للشباك.

نظرًا لأن الرقابة الشرعية تمثل عنصرًا أساسيًا في البنوك الإسلامية، فإن غيابها أو عدم كفايتها قد يؤدي إلى الغموض وإثارة الشكوك حول مشروعية بعض المنتجات. ويمكن أن يؤدي ذلك في النهاية إلى تآكل الثقة بين البنك والعملاء.

7. الأداء: بداية إيجابية وحاجة إلى الدعم

يُعد الوصول إلى 1200 عميل إنجازًا نسبيًا، خاصة بالنظر إلى حداثة تجربة الشباك. ومع ذلك، يتطلب الحفاظ على هذا الزخم وتنميته توفير موارد بشرية كافية وتوسيع نطاق برامج التدريب المستمر للموظفين.

يعتبر النمو في حجم المعاملات المصرفية مؤشرًا إيجابيًا، ولكنه يظل عرضة للخطر ما لم يتم تعزيزه بسياسات تسويقية أكثر فعالية وجهود توعية شرعية أعمق.

8. التحديات: محدودية الوعي المجتمعي والمنافسة الداخلية

يتمثل التحدي الأبرز في استمرار المفاهيم الخاطئة لدى بعض أفراد المجتمع بشأن الصيرفة الإسلامية، ولا سيما الخلط بين مفهومي الربح والربا. ويتطلب التغلب على هذا التحدي بذل جهود توعية شرعية ومؤسسية متكاملة.

تشير تجربة وكالة خنشلة إلى أن قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر يشهد نموًا تدريجيًا، مدفوعًا بإرادة مؤسسية قوية ولكنه يواجه في الوقت نفسه تحديات تنظيمية وتدريبية وشرعية تعيق تسارعه.

ثانيا : تحليل نتائج أداء بنك القرض الشعبي الجزائري في مجال الصيرفة الإسلامية(2024–2021) :

استنادًا إلى البيانات الرسمية والمعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، يمكن استخلاص النتائج التحليلية التالية:

1. النمو المتوازن في البنية التحتية

- شهد عدد الشبابيك الإسلامية توسعًا مضطردًا من 91 شباكًا في عام 2021 إلى 103 شبابيك بحلول عام 2024، مما يعكس التزام البنك الراسخ بتعزيز خدمات الصيرفة الإسلامية.
- يُعد افتتاح أول وكالة إسلامية مستقلة في عام 2024 تطورًا نوعيًا هامًا، إذ يمثل تحولًا في استراتيجية البنك من دمج الصيرفة الإسلامية في الهياكل التقليدية إلى منحها كيانًا مؤسسيا مستقلاً.
- يُظهر التوزيع الجغرافي المتنوع لهذه الشبابيك حرص البنك على تحقيق الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية الإسلامية.

2. التحسن التدريجي في حجم التمويلات

- سجل حجم التمويلات الإسلامية نموًا من 6 مليار دج في بداية عام 2023 إلى 7 مليار دج في سبتمبر 2024، وهو ما يمثل نسبة نمو تقديرية تقارب 16.7٪ خلال فترة تقل عن عامين.
- تم توجيه الجزء الأكبر من التمويلات (حوالي 5 مليار دج) نحو المشاريع الاستثمارية، مما يدل على توجه البنك نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية بدلًا من التركيز على التمويلات الاستهلاكية.
- توجد مؤشرات واضحة على تنويع المنتجات التمويلية، مثل إدخال صيغ الاستصناع والسلم، مما يعزز قدرة البنك على تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

3. التطور السريع في حجم الودائع الإسلامية

- شهد حجم الودائع الإسلامية نموًا متسارعًا من 14.01 مليار دج في عام 2021 إلى 44 مليار دج في سبتمبر 2024، وهو ما يمثل نسبة نمو إجمالية تزيد عن 214٪ خلال ثلاث سنوات.

- يعكس النمو السنوي في الودائع تزايد ثقة العملاء في المنتجات المصرفية الإسلامية، خاصة في السنوات الأولى (107٪ في عام 2022)، على الرغم من تباطؤ وتيرة النمو في السنوات اللاحقة.
- يشير هذا التطور إلى نجاح البنك في استقطاب قاعدة من العملاء الراغبين في إدارة أموالهم وفقًا لصيغ متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

4. الزيادة اللافتة في عدد الحسابات الإسلامية

- ارتفع عدد الحسابات الإسلامية من 21,500 حساب في أغسطس 2022 إلى 107,000 حساب في يونيو 2024، وهو ما يمثل معدل نمو مرتفعًا يتجاوز 397٪ في أقل من عامين.
- يدل النمو الكبير في عدد الحسابات بين افريل و جوان 2024 (81.4٪ خلال شهرين) على طفرة في الطلب، قد تكون ناجمة عن حملة ترويجية ناجحة، أو تخفيف القيود التنظيمية، أو إطلاق منتجات جديدة.
- يضع هذا الإقبال المتزايد على فتح الحسابات الإسلامية البنك أمام فرصة سانحة لتعزيز مكانته في السوق، ولكنه يفرض أيضًا تحديات لوجستية وتنظيمية كبيرة.

تُظهر البيانات أن بنك القرض الشعبي الجزائري قد نجح خلال الفترة 2021-2024 في ترسيخ الصيرفة الإسلامية كمكون أساسي في منظومته المصرفية، وذلك من خلال:

- التوسع الجغرافي والتدريجي في البنية التحتية المصرفية الإسلامية.
- التحسن المطرد في المؤشرات المالية الرئيسية (التمويلات والودائع الإسلامية).
- النمو المتسارع في عدد العملاء والمستفيدين من الخدمات المصرفية الإسلامية.

ومع ذلك، فإن هذا الأداء يستدعي المزيد من التطوير في الجوانب التالية:

- تطوير أطر الاستقلالية التنظيمية والشرعية للشبابيك الإسلامية.
- رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية.
- تسريع وتيرة إطلاق المنتجات المصرفية المتطورة التي تلبي احتياجات التمويل في القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والمؤسسات الناشئة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، نستخلص أن تجربة شباك الصيرفة الإسلامية لدى بنك القرض الشعبي الجزائري تُعد من أبرز النماذج في السوق المصرفي الجزائري، والتي عرفت تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. حيث أظهرت البيانات الرسمية أن البنك سعى إلى توسيع شبكته الإسلامية تدريجيًا، مع تسجيل ارتفاع معتبر في عدد الحسابات، وقيمة الودائع، وحجم التمويلات، وهو ما يعكس الطلب المتزايد على هذه الصيغة التمويلية.

كما أن اعتماد البنك على فتح أول وكالة مستقلة للصيرفة الإسلامية يُعد خطوة مهمة نحو ترسيخ مبدأ الاستقلالية التشغيلية، رغم استمرار ارتباط الشبابيك الإسلامية إداريًا وماليًا بالنظام التقليدي. ومن جهة أخرى، فإن مؤشرات الأداء الإيجابية تدل على فعالية استراتيجية البنك، إلا أن بعض التحديات ما زالت قائمة، خاصة فيما يتعلق بتنوع المنتجات، وتعزيز الرقابة الشرعية، وتوفير كفاءات بشرية متخصصة.

الخاتمة

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية والميدانية حول موضوع "تطبيق الخدمات المالية الإسلامية عبر شبابيك البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائريCPA ، وكالة خنشلة"، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة التي قدمت رؤى قيمة حول واقع هذه الشبابيك، فعاليتها، والتحديات التي تعترض سبيلها. وقد سعت الدراسة إلى الجمع بين التحليل النظري المتعمق والتطبيق الميداني، وذلك من خلال منهجية بحثية شاملة تضمنت مراجعة الأدبيات النظرية ذات الصلة، وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها عبر الملاحظة المباشرة والمقابلات مع القائمين على الشباك الإسلامي بوكالة خنشلة.

يهدف هذا النهج المتكامل إلى توفير فهم شامل لتجربة بنك القرض الشعبي الجزائري في تقديم الخدمات المالية الإسلامية، وتقييم مدى نجاح هذه التجربة في تحقيق أهدافها المعلنة، فضلاً عن تحديد العوامل التي قد تعزز أو تعيق تطور هذا النوع من الخدمات في السياق الجزائري.

نتائج الدراسة:

1. يقدم شباك الصيرفة الإسلامية بوكالة خنشلة لبنك CPA مجموعة من الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، على رأسها المرابحة، إلى جانب حسابات الودائع غير الربوية.
2. يلاحظ وجود إقبال متزايد من المواطنين على هذه الخدمات، خاصة أولئك الذين يفضلون المعاملات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
3. الشباك الإسلامي يعمل ضمن هيكل مستقل نسبيًا داخل البنك التقليدي، لكنه لا يتمتع باستقلال مالي وإداري كامل.
4. هناك اعتماد كبير على منتج المرابحة باعتباره الأسهل من حيث التطبيق والطلب، مع غياب ملحوظ لصيغ تمويل أخرى مثل المضاربة أو الاستصناع.
5. الرقابة الشرعية تتم على مستوى مركزي من خلال لجنة وطنية بالبنك، دون وجود لجنة فرعية خاصة بالشباك المحلي.
6. يعاني الشباك من نقص في الكوادر البشرية المؤهلة في فقه المعاملات المالية الإسلامية.
7. لا توجد حملات توعوية أو ترويجية كافية لتعريف الجمهور بهذه الخدمات، ما يحد من انتشارها.
8. سجل الشباك بعض النجاحات في اكتساب ثقة شريحة من العملاء الذين كانوا يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية.
9. أظهر الشباك قدرة نسبية على تلبية حاجات فئة معينة من المجتمع، لكن لا يزال يعاني من عراقيل تنظيمية وتشغيلية تحد من توسعه وفعاليته.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: " تفترض الدراسة أن الخدمات المالية الإسلامية تُعرّف كممارسات مالية متوافقة مع الشريعة ضمن النظام البنكي .

– أكدت نتائج الدراسة النظرية والميدانية أن الخدمات المالية الإسلامية تقوم على مجموعة من العقود والآليات التمويلية المستمدة من الشريعة الإسلامية، كالمضاربة والمرابحة والإجارة، وتُمارس فعليًا داخل البنوك عبر شبابيك مخصصة أو مؤسسات مستقلة، دون التعامل بالفائدة،.الفرضية الأولى صحيحة..

الفرضية الثانية: " : تحظى شبابيك خدمات المالية الاسلامية بأهمية بالغة من طرف البنوك التقليدية

–أظهرت المعطيات الميدانية أن البنوك التقليدية تولي أهمية متزايدة لشبابيك الصيرفة الإسلامية، ويتجلى ذلك في عدد الشبابيك المفتتحة وتنامي الودائع وعدد الحسابات، ما يدل على وعي هذه المؤسسات بقيمة هذا النشاط وأبعاده الاستراتيجية، وعليه يمكن اعتبار الفرضية الثانية صحيحة..

الفرضية الثالثة: " يقوم بنك cpa بتبني خدمات المالية الاسلامية بناءا على عدة دوافع نابعة من اختلاف هذه الخدمات عن نظرتها التقليدية فهما و ممارسة .".

– أكدت نتائج تحليل حالة بنك CPA أن تبنيه للصيرفة الإسلامية نابع من دوافع متعددة، أبرزها تلبية الطلب المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة، وتوسيع قاعدة العملاء، فضلًا عن الفروقات الجوهرية بين النظامين التقليدي والإسلامي، مما يدعم صحة الفرضية الثالثة..

التوصيات:

1. الإسراع في سن إطار قانوني واضح ومنظم للصيرفة الإسلامية في الجزائر، يُنظّم عمل الشبابيك ويمنحها صفة قانونية مستقلة.
2. تعيين مدقق شرعي مستقل على مستوى كل شباك من شبابيك الصيرفة الإسلامية، يتولى متابعة العمليات اليومية ميدانيًا وضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
3. تنويع صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة، مثل المضاربة، المشاركة، الاستصناع والسلم، لتوسيع الخيارات أمام العملاء.
4. تكوين مستمر للموظفين في مجالات الصيرفة الإسلامية والمالية الشرعية لتعزيز الكفاءة وجودة الخدمة.
5. وضع معايير محاسبية خاصة بالصيرفة الإسلامية بما يتوافق مع المعايير الدولية مثل (AAOIFI).
6. تكثيف الحملات الإعلامية والتوعوية لتعريف المجتمع بالخدمات المالية الإسلامية ومزاياها.
7. تخصيص وحدات مستقلة إداريًا وماليًا داخل البنوك للشبابيك الإسلامية لتفادي التداخل مع التمويل التقليدي.
8. تشجيع البحث العلمي الأكاديمي حول الصيرفة الإسلامية لتقديم مقترحات عملية لتطوير التجربة.

9. تطوير منصات إلكترونية خاصة بالشبابيك الإسلامية تتيح للعميل متابعة معاملاته عن بعد.
10. التنسيق بين بنك الجزائر والبنوك التجارية لضمان توحيد الرؤى الشرعية والتنظيمية وتفادي التباين في التطبيق.

آفاق الدراسة:

1. إمكانية توسيع نطاق الدراسة مستقبلًا لتشمل عددًا أكبر من الشبابيك الإسلامية عبر ولايات مختلفة للمقارنة بين التجارب.
2. دراسة مدى رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من طرف الشبابيك الإسلامية وتحليل دوافع اختيارهم لها.
3. اقتراح نماذج تنظيمية مبتكرة لتحويل الشبابيك الإسلامية إلى فروع مستقلة داخل البنوك التقليدية.
4. البحث في كيفية توظيف التكنولوجيا المالية (FinTech) لدعم الخدمات الإسلامية وتحسين الوصول إليها.

الملاحق

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

طلب شراء تجهيزات بالمرابحة / أفراد

أنا الممضي أسفله: السيدة / السيد .....
بطاقة التعريف الوطنية رقم: .....الصادرة في .....ب.....
العنوان: .....
رقم الهاتف المحمول: ...../.....

أتقدم إليكم بهذا الطلب راغباً في شراء التجهيزات بالمواصفات المذكورة أدناه.
يسمح الزبون للبنك باستخدام بياناته الشخصية في إطار النصوص القانونية سارية المفعول.
بيان ومواصفات التجهيزات:

اسم الصانع :.....
علامة التجهيزات: .....
نوع التجهيزات: .....

تاريخ: ..... / ..... / .....

توقيع مقدم الطلب

إصدار 1.1 24

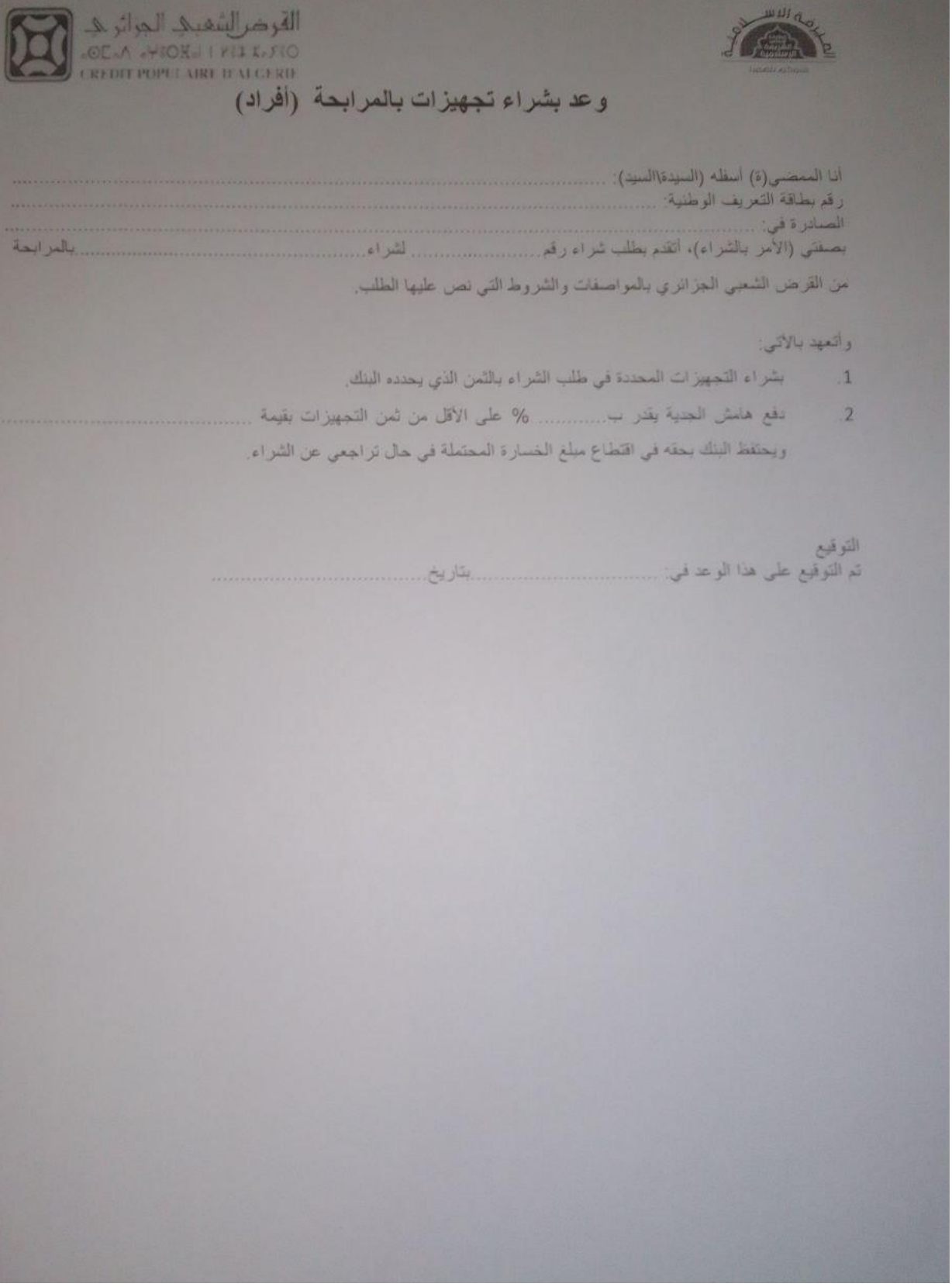

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

وعد بشراء تجهيزات بالمرابحة (أفراد)

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد): .....
رقم بطاقة التعريف الوطنية: .....
الصادرة في: .....
بصفتي (الأمر بالشراء)، أتقدم بطلب شراء رقم ..... لشراء ..... بالمرابحة
من القرض الشعبي الجزائري بالمواصفات والشروط التي نص عليها الطلب.

وأتعهد بالآتي:

1. بشراء التجهيزات المحددة في طلب الشراء بالثمن الذي يحدده البنك.
2. دفع هامش الجدية يقدر بـ..... % على الأقل من ثمن التجهيزات بقيمة .....

ويحتفظ البنك بحقه في اقتطاع مبلغ الخسارة المحتملة في حال تراجعي عن الشراء.

التوقيع
تم التوقيع على هذا الوعد في: .....بتاريخ.....

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

عقد وكالة لإجراء مرابحة تجهيزات / أفراد

تم التوقيع على هذا العقد بين كل من:

1. القرض الشعبي الجزائري، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 200 000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 16/00 92 92 000 B 99 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، 02 شارع العقيد عميروش –الجزائر.

ويمثله .....وصفته.....
وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك،

2. السيد (ة) (الاسم واللقب): .....
تاريخ ومكان الازدياد ..... المهنة.....
العنوان.....
رقم بطاقة التعريف الوطنية.....الصادرة في.....بتاريخ.....
رقم الاعتماد.....الصادرة في.....بتاريخ.....
تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى : موضوع الوكالة

الغرض من هذه الوكالة هو تكليف الوكيل، الذي يقبل ذلك، بمهمة تنفيذ عملية شراء التجهيزات المطلوبة لصالح البنك بالمواصفات التالية:
علامة التجهيزات .....
نوع التجهيزات..... .....
باسم وبالنيابة عن البنك وفقا للشروط المنصوص عليها أدناه.

المادة الثانية : البائع، السعر وطريقة الدفع

يجب الحصول على التجهيزات من:
3. اسم البائع: .....
4. العنوان: .....
5. السعر المتفق عليه مع البائع هو .....
يتم الدفع بواسطة صك بنكي.

المادة الثالثة : الصلاحية والمدة

يتم إعطاء هذه الوكالة فقط من أجل تحقيق هذه العملية. وهي صالحة لمدة 10 أيام فقط ابتداء من تاريخ التوقيع.

المادة الرابعة : تعهد

يلتزم الوكيل أمام البنك باحترام أحكام هذه الوكالة.

التاريخ.....

التوقيع

الوكيل **البنك**

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

اتفاقية شراء تجهيزات بالمرابحة

قد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بين كل من:

1. الشركة.....
مقرها الاجتماعي.....
رقم السجل التجاري..... الصادر من.....
رقم التعريف الجبائي.....
ممثلة من طرف السيد: .....بصفته.....المخولة له من طرف .....
المدعو فيما يلي ب: "البائع"

2. القرض الشعبي الجزائري، شركة ذات اسهم برأس مال قدره 200.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 16/00 92 92 000 B 99 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش –الجزائر.
ممثل من طرف السيد: .....بصفته.....طبقا للصلاحيات
المخولة له من طرف.....للتوقيع على هذه الاتفاقية.
المدعو فيما يلي ب: "المشتري"

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذه الاتفاقية، فإنه قد تم الاتفاق على الآتي:

المادة الأولى : البيع

يبيع البائع للمشتري المنتجات المطلوبة بالمواصفات التالية:
اسم الصانع.....
علامة المنتجات .....
نوع المنتجات .....
.....
ويتعهد البائع بأن المنتجات خالية من العيوب ويعد ضامناً لها وفي حال وجود أي عيب فإنه سيقوم باستبدال المنتجات أو رد المنتجات وارجاع الثمن.
يجب التفاوض على فترة عودة المنتجات إلى البائع في حالة اكتشاف عيب بين البنك والبائع.
تقدر المدة الزمنية الممنوحة من البائع ب ..... يوما من تاريخ التسليم.

المادة الثانية : ثمن المنتجات

ثمن المنتجات المذكورة بالمادة الأولى هو: ..... ولا يشمل هذا المبلغ أي مصاريف فعلية.

المادة الثالثة : طريقة الدفع

يتم الدفع بواسطة صك بنكي باسم البائع يسلم باليد أو يمكن أن يضاف المبلغ لحساب البائع بالبنك إن وجد، وفي هذه الحالة سيتم إرسال نسخة من إشعار الإيداع بأحد وسائل الاتصالات المعروفة.

المادة الرابعة : طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية يمكن تسويته بطريقة ودية. في حالة عدم وجود تسوية ودية، سيتم تقديم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الخامسة : فسخ الاتفاقية

من حق المشتري فسخ الاتفاقية في حالة اخلال البائع بأي التزام أو بند أو شرط من الالتزامات أو البنود أو الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة : حالة القوة القاهرة

تعني القوة القاهرة لتنفيذ هذه الاتفاقية، أي فعل أو حدث لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن مقاومته وخارجا عن إرادة الطرفين المتفقين والذي من شأنه أن يؤثر بطريقة جزئية أو كلية على التزامات كل طرف. لا يمكن اعتبار الطرفين مسؤولين عن عدم الوفاء بالتزاماتهما إذا أثبتا أن عدم الأداء هذا يرجع إلى حالات القوة القاهرة المذكورة أعلاه.
على الطرف الذي يدعي حالة القوة القاهرة أن يخبر الطرف الآخر على الفور بعد وقوعها، بخطاب مسجل مع إشعار بالاستلام (أو أي وسيلة اتصال أخرى) خلال مدة لا تتجاوز سبعة (07) أيام.
وفي جميع الحالات، يتخذ الطرف المعني بحالة القوة القاهرة جميع التدابير الضرورية لضمان الاستئناف العادي لأداء الالتزامات المتأثرة بحالة القوة القاهرة، وذلك في أقرب وقت ممكن.
إذا استمرت القوة القاهرة ما بعد الموعد النهائي، يجتمع الطرفين لتقرير مصير الاتفاقية.

المادة السابعة: بدء تنفيذ الاتفاقية

يبدأ سريان هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ توقيعها.

المادة الثامنة: عدد النسخ

حررت هذه الاتفاقية في ثلاث (03) نسخ أصلية باللغة العربية وتم تسليم الزبون نسخة منها.

في: ..... بتاريخ: .....

التوقيع

المشتري **البائع**

اتفاقية بيع تجهيزات بالمرابحة/ أفراد

قد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بين كل من:

1. القرض الشعبي الجزائري، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 200.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 16/00 92 92 000 B 99 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش –الجزائر.
ممثل من طرف السيد : .....بصفته:.....طبقا للصلاحيات المخولة له من طرف.....للتوقيع على هذه الاتفاقية.

المدعو ادناه: " البائع "

2.السيد (الاسم واللقب): .....
بصفته .....
العنوان.....
رقم بطاقة التعريف الوطنية:.....الصادرة في.....بتاريخ.....
رقم الهاتف.....

المدعو ادناه: " المشتري "

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذه الاتفاقية، فإنه قد تم الاتفاق على الآتي:

المادة الأولى: موضوع الاتفاقية

تنفيذاً للوعد بالشراء الموقع بين الطرفين بتاريخ: .....، فإن البائع قد قام بشراء التجهيزات المتفق عليها بمواصفاتها المطلوبة والتي سيتم بيعها للمشتري بالمرابحة.

المادة الثانية: البيع

يبيع البائع للمشتري المنتجات المطلوبة بالمواصفات التالية:
اسم الصانع.....
علامة المنتجات.....
نوع المنتجات.....

المادة الثالثة : ثمن المنتجات

التزاماً بما ورد في الوعد بالشراء، فإن أي من الطرفين لم يطلب من الآخر أي تعديل على سعر الشراء سواء للأجل أو للربح أو لأي أسباب أخرى:
السعر الأصلي بالحروف: .....(.....)
مضافاً إليه المصاريف الفعلية وقدرها: .....(.....)
وهامش الربح: .....(..... .....)
وبالتالي فإن ثمن البيع الإجمالي للمشتري هو: .....(.....)
وقد وافق المشتري على هذا الثمن.

المادة الرابعة : الامتناع عن استلام المنتجات

من حق البائع في حال امتناع المشتري أو عدم التقدم لاستلام المنتجات بعد توقيع هذه الاتفاقية بمدة تزيد عن أسبوع واحد بأن يطلب من المشتري تبرير عدم استلامه للمنتجات عن طريق البريد، أو البريد الالكتروني، أو الفاكس
ويحق للبائع أن يبيع المنتجات إذا زادت المدة عن عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ إبرام هذه الاتفاقية دون الرجوع للمشتري ودون طلب الموافقة المسبقة منه.
في هذه الحالة، سيتم خصم مبلغ الضرر الفعلي والخسارة الفعلية اللذين يتكبدهما البائع من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه المشتري سابقاً. على ألا يتجاوز الخصم قيمة الخسارة الحقيقية والضرر الفعلي فقط.

المادة الخامسة : التكاليف والرسوم

يتحمل المشتري كل التكاليف والرسوم المتعلقة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية مع مراعاة الإعفاءات الجبائية الواردة في القوانين السارية المفعول.

المادة السادسة : تسديد المبلغ

يتعهد المشتري بتسديد الثمن الإجمالي للمنتجات وفق الآتي:
بعد إمضاء الاتفاقية، يمكن احتساب هامش الجدية كدفعة أولى وقدرها: .....(.....)
وباقي المبلغ يقسط على عدد (.....) قسط شهري
وتكون قيمة القسط بالحروف: .....(.....)
وللبائع الحق في أن يبدأ بخصم الأقساط بعد شهر من تاريخ استلام المنتجات، ويفوض المشتري البائع بخصم الأقساط من أي حساب يخصه لدى البائع بما فيها حسابات الودائع إلى حين تسديد كامل المبلغ.

المادة السابعة : الضمانات

الضمانات التي يطلبها البنك بموجب اتفاقيات المرابحة الخاصة بالتجهيزات هي:

1. .....
2. .....
3. .....

يحق للبنك أن يطلب من الزبون الضمانات التي يراها مناسبة لتأسيس التمويل ومنحه.

المادة الثامنة : التسديد المسبق

يمكن للزبون التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

المادة التاسعة : التأخر في التسديد

لا يحق للمشتري أن يتأخر في دفع المبلغ المستحق نقدا بالكيفية الموضحة في هذه الاتفاقية، كما لا يحق له أن يتأخر في دفع الأقساط وفي حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع، تحل باقي الأقساط فورا ويحق للبائع في حالة المماطلة أن يلزم المدين بالتصدق بمبلغ ما نسبته (حسب الشروط البنكية السارية)، تصرف في وجوه البر عن طريق البنك.
تجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ لن يتم احتسابه كمنتج لصالح البنك، وإنما سيتم إيواؤه في صندوق الخيرات، ويتم إنفاقه تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية بالتنسيق مع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، كما ورد في المادة 6 من تعليمة بنك الجزائر 20-03.

المادة العاشرة : فسخ الاتفاقية

من حق البائع فسخ الاتفاقية في حالة اخلال المشتري بأي التزام أو بند أو شرط من الالتزامات أو البنود أو الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة : تعديل الاتفاقية

تشكل مواد هذه الاتفاقية مجمل بنود التوافق بين الطرفين ولا يمكن إجراء أي تعديل أو تغيير أو حذف أو رفض أو إنهاء أي شرط من هذه الشروط شفوياً، بل يجب أن يكون ذلك خطياً وموقعاً من الطرفين.

المادة الثانية عشرة : طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، يقدم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الثالثة عشر : بدء تنفيذ الاتفاقية

يبدأ سريان هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها.

المادة الرابعة عشر : عدد النسخ

حررت هذه الاتفاقية في ثلاث (03) نسخ أصلية باللغة العربية وتم تسليم الزبون نسخة منها

في: .....، بتاريخ: .....

التوقيع

البائع **المشتري**